

مصادر الاشتراكية العلمية - ٤

فريدريك إنجلز

كارل ماركس

الايدولوجية الألمانية

ترجمة

مورج طرابيشي



دار دمشق
للطباعة والنشر

مصادر الاشتراكية العالمية ٤

فريدريك إنجلز

كارل ماركس

الايدولوجية الألمانية

ترجمة

مورج طرابيشي

دار دمشق
للطباعة والنشر

الطبعة الثانية

١٩٦٦

الايديولوجية الاطانية

القسم الاول

فيورباغ

تقديم

بين ربيع عام ١٨٤٥ ونهاية عام ١٨٤٦ ، وفي بروكسل ، عمل ماركس وانجلز معاً في تحرير « العقيدة الألمانية » . وقد عرض ماركس في مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصادي السياسي » (١٨٥٩) ، الاسباب التي كانت وراء كتابة « العقيدة الألمانية » فقال :

« قررنا ان نعمل معا لابرار التناحر القائم بين طريقتنا في الرؤية وبين التصور العقائدي للفلسفة الألمانية : والحقيقة اننا قررنا تسوية حساباتنا مع وعينا الفلسفي السابق » .

لكن الكتاب لم ينشر في حينه ، وهذا ما أدى الى ضياعه . وكان لابد من انتظار عام ١٩٣٣ حتى يبرز هذا الكتاب الى النور . لكن الطبعة الألمانية له جاءت مشوهة . والواقع انع لا وجود الى اليوم لنص نهائي ، انما هناك عدد من المخطوطات والحواشي وهذا ما يفسر بعض الانقطاعات في النص ، وبعض التفكك في الاسلوب . وهذا ما يفسر أيضاً الطريقة التي اتبعها الناشر الفرنسي « المنشورات الاجتماعية » في اصدار الكتاب على شكل اقسام منفصلة اعتمادا على طبعة معهد ماركس - انجلز - لينين بموسكو . ومع ان الترجمة للفرنسية للقسم الأول قد صدرت عام ١٩٥٢ ، ومع ان الناشر وعد باتمام نشر الكتاب ، الا انه لم يصدر الى اليوم غير هذا القسم الأول .

وعلى كل فان القسم الأول يعتبر أهم اقسام الكتاب لأنه بمثابة مدخل نظري للعقيدة بصورة عامة ، ويشتمل على عرض متلاحم لما يعتبر اساس الماركسية .

والنص المقدم للقارئ العربي ههنا ترجمة حرفية للنص الذي اصدرته «المنشورات الاجتماعية» اعتمادا على طبعة موسكو .

ج . ط .

١٩٦٤/١٢/٢٢

فيورباغ

اذا ما صدقنا بعض الايديولوجيين الالمان ، فان المانيا قد كانت ، في الاعوام الاخيرة هذه ، مسرحا لانقلاب لا سابق له . ان عملية تفسخ النظام الهيجلي ، التي بدأت مع شتراوس ، قد أدت الى اختار عام انجرفت فيه كل «قوى الماضي» . وفي هذا السديم العام تكونت امبراطوريات قوية بسرعة لاتدانيها الا سرعة افولها ، وبرز ابطال عارضون سرعان مالقى بهم الى غياهب الظلمات منافسون اكثر جرأة وأصلب عوداً . لقد كانت ثورة لاتعدو الثورة الفرنسية نفسها ان تكون غير لعبة اطفال الى جانبها ، صراعاً عالمياً بدت الى جانبه المعارك التي خاضها قواد الاسكندر الذين ورثوا امبراطوريته تافهة حقيرة . كانت المبادئ يطرد بعضها البعض ، وابطال الفكر يجندل كل منهم الآخر بسرعة لامثيل لها ، وفي مدى ثلاثة اعوام ، من ١٨٤٢ الى ١٨٤٥ ، اخلي الساح في المانيا بصورة لم تحدث في مكان آخر في مدى ثلاثة قرون .

وهذا كله يفترض فيه انه دار في ميدان الفكر الخالص .

يقينا ، انه لحدث مثير للاهتمام حقا : صيرورة تفسخ الفكر المطلق . فلقد دخلت مختلف عناصر هذا الرأس الميت منذ اللحظة التي انطفأت فيها آخر شرارة في حياته ، دخلت في مرحلة تفسخ ، وشكلت تركيبات جديدة وكونت جواهر جديدة . وقد انقض الآن صناعو الفلسفة ، الذين عاشوا حتى اليوم على استثمار الفكر المطلق ، على هذه التركيبات الجديدة . وراح كل منهم يبدي تفانيا

لامثيل له في الترويج للحصة التي كانت من نصيبه . لكن ما كان يمكن ان تسه
الامور بدون مزاحمة . وفي البداية ، مورست هذه المزاحمة بصورة جديّة
وبورجوازية بما فيه الكفاية . وفيما بعد ، وعندما اكتظت السوق الالمانية ،
واستحال تصريف البضاعة في السوق العالمية بالرغم من الجهود التي بذلت ، جاء
دور الغش ، كما هي القاعدة السائدة في المانيا ، وباتت المزاحمة تعتمد على انتاج
مزيف تافه القيمة ، وعلى تشويه النوعية ، وعلى غش المادة الاولية ، وعلى تزوير
اسماء الاصناف وعلى المبيعات الوهمية ، وعلى استخدام سندات المجاملة وعلى نظام التسليف
مجرد من كل اساس عيني . وأدت المزاحمة الى صراع محوم يصور لنا الآن وييجل
على انه ثورة تاريخية ستأتي بأعجب النتائج والفتوحات .

لكن حتى نقيم تقييماً صحيحاً هذه الشعوذة الفلسفية التي توقظ حتى في قلب
البورجوازي الالماني المحتشم شعوراً قومياً محبباً ، وحتى نعطي فكرة واضحة
عن خساسة كل هذه الحركة الهيغلية – الشابة وعن روح الحسد الضيقة المحدودة
التي تحرّكها ، وبخاصة عن التباين المضحك المبكي بين الفتوحات الحقيقية لأولئك
الابطال وبين اوهامهم بصدد هذه الفتوحات بالذات ، فمن الضروري ان نتفحص
مرة واحدة ونهائية كل هذه اللجة من وجهة نظر تقف خارج المانيا .

أ - العقيدة بصورة عامة

والعقيدة الالمانية بصورة خاصة

لم يغادر النقد الألماني حتى في أحدث جهوده ميدان الفلسفة ومع اننا لا ننوي ان ندرس اسسه الفلسفية العامة ، الا اننا نلاحظ ان جميع الأسئلة التي طرحها على نفسه بلا استثناء قد نبتت من ارض نظام فلسفي محدد ، النظام الهيجلي . والمحاولة لا تكمن في اجوبة هذه الاسئلة فحسب ، بل تكمن ايضا في الاسئلة عينها . ان هذه التبعية تجاه هيجل هي السبب الذي لن تجدوا من اجله اي ناقد من هؤلاء النقاد المحدثين قد حاول ان يوجه نقدا لمجموع النظام الهيجلي ، بالرغم من ان كل واحد منهم يقسم اغلظ الايمان على انه تجاوز هيجل . ان جدالهم ضد هيجل وفيما بينهم لا يعدو ان يكون بالنسبة الى كل واحد منهم محاولة لعزل مظهر معين من مظاهر النظام الهيجلي ولقلبه ضد النظام كله وضد المظاهر التي عزلها الآخرون في آن واحد . ولقد بدؤوا باختيار مقولات هيجلية خالصة غير محرفة ، مثل « الجوهر » و « وعي الذات » ، ثم امتنهنوا كرامة هذه المقولات بواسطة مصطلحات اكثر مادية مثل « النوع » و « الأوحد » و « الانسان » الخ .

ان كل النقد الفلسفي الالمانى من شتراوس الى شتينر يقتصر على نقد التصورات الدينية . وكانت نقطة الانطلاق الدين الحقيقي واللاهوت بالمعنى

الخالص للكلمة . ثم اكتسب ما كان يقصد بعبارة ضمير ديني او تصور ديني تعاريف متنوعة . وكان التقدم يكمن ايضا في إلحاق التصورات الميتافيزيقية والسياسية والحقوقية والاخلاقية وغيرها من التصورات التي كانوا يزعمون ان لها الاولوية ، بدائرة التصورات الدينية او اللاهوتية . كذلك كانوا يعلنون ان الوعي السياسي والحقوقى والاخلاقى هو وعي ديني او لاهوتي ، وان الانسان السياسى والحقوقى والاخلاقى ، « الانسان » عند المرافعة الاخيرة ، هو انسان ديني . وألحوا على هيمنة الدين . ورويداً رويداً اعلنوا ان كل علاقة اساسية هي علاقة دينية ، وحولوها الى عبادة ، عبادة الحق ، عبادة الدولة ، الخ . وفي كل مكان باتوا لا يتعاملون الا بالمعتقدات ومن خلال المعتقدات في آن واحد . وأضفيت صفة القداسة على العالم بصورة متزايدة الاتساع باستمرار الى ان امكن للمبجل القديس ماكس^(١) ان يضيف عليه صفة القداسة دفعة واحدة وان يصفيه بالتالي مرة واحدة ونهاية .

كان الهيجليون - الشيوخ قد فهموا كل شيء من اللحظة التي ارجعوه فيها الى مقولة المنطق الهيجلي . ونقد الهيجليون - الشباب كل شيء باستبداهم كل شيء بتصورات دينية او باعلان صفته اللاهوتية . والهيجليون ، شباناً وشيوخاً ، متفقون في ايمانهم بهيمنة الدين والمفاهيم وما هو كوني على العالم الموجود . والفرق الوحيد ان بعضهم يحارب هذه الهيمنة باعتبارها اغتصاباً بينا يحتفي بها البعض الآخر باعتبارها مشروعة .

ان الهيجليين - الشباب يرون في التصورات والافكار والمفاهيم ، وبكلمة واحدة في نتائج الوعي الذي ارتقوا به بانفسهم الى مرتبة الاستقلال الذاتى ،

(١) يقصد ماكس شتيرنر

« المترجم »

يرون فيها اغلال البشر الواقعية ، تماما كما اعتبرها الهيغليون – الشيوخ الروابط الواقعية للمجتمع الانساني . فبديهي اذن ان يكون واجبا على الهيغليين – الشبان النضال ضد اوهام الوعي هذه وحدها لا غير . ولما كان الهيغليون – الشبان يتخلون ان علاقات البشر وجميع وقائعهم وحركاتهم واغلاهم وحدودهم هي من نتاج وعيهم ، لذا فانهم يقترحون ، ليكونوا منطقيين مع انفسهم ، هذه المسألة الاخلاقية على البشر : ان على هؤلاء الاخيرين ان يستبدلوا وعيهم الراهن بوعي انساني ، نقدي او اناني ، فتنهار بالتالي حدودهم . ان المطالبة بتحويل الوعي على هذا النحو ترتد الى مجرد تفسير ماهو موجود بطريقة مختلفة ، اي الى الاعتراف به بواسطة تفسير مختلف . ان ايدولوجيي المدرسة الهيغلية – الشابة هم اكثر المحافظين محافظة بالرغم من جملهم الرنانة التي يزعمون انها «تقلب العالم» . ولقد وجد من هم اصغرهم سنا تعبيرا دقيقا عن نشاطهم ، حين يؤكدون انهم انما يناضلون فقط ضد « لفظية » معينة . لكنهم ينسون انهم انفسهم لا يعارضون هذه اللفظية الا بلفظية اخرى ، وانهم لا يناضلون بالمرّة ضد العالم الموجود فعليا بمحاربتهم لفظية هذا العالم فقط . ان النتائج الوحيدة التي امكن ان يفضي اليها هذا النقد الفلسفي كانت بعض توضيحات عن التاريخ الديني للمسيحية – من وجهة نظر ضيقة جدا بالاصل . وجميع توكيداتهم الاخرى ليست الا طرائق جديدة في تجميل ادعائهم بأنهم توصلوا الى اكتشافات ذات مدى تاريخي بفضل هذه التوضيحات التافهة .

ان مامن فيلسوف من هؤلاء الفلاسفة قد خطرت له فكرة التساؤل عن الرابطة بين الفلسفة الالمانية والواقع الالمانى ، عن الرابطة بين نقدهم وبين وسطهم المادي بالذات .



ان (١) الشروط المسبقة التي ننطلق منها ليست اسساً تعسفية، ليست معتقدات. انها اسس واقعية لا يمكن عدم اخذها بعين الاعتبار الا في المحلة . انها الافراد الواقعيون ، وعملهم وشروط وجودهم المادية ، الشروط التي وجدوها جاهزة والشروط التي ولدت من عملهم الخاص على حد سواء . ان هذه الاسس قابلة اذن للاثبات عن الطريق التجريبي الخالص .

ان الشرط الاول لكل تاريخ انساني هو بالطبع وجود كائنات انسانية حية . والواقعة الاولى التي ينبغي ان نلاحظها هي التنظيم الفيزيائي لهؤلاء الافراد والعلاقات التي يخلقها هذا التنظيم بين الافراد وبين باقي الطبيعة . وبالطبع نحن لانستطيع هنا ان نقوم بدراسة معمقة لتكوين الانسان الفيزيائي بالذات ، ولا للشروط الطبيعية التي وجدها البشر جاهزة من شروط جيولوجية وجبلية ومائية

(١) اسقط الناشر الفرنسي هنا وكذلك الناشر السوفياتي مقطعاً بالغ الاهمية وعميق الدلالة فيما يتعلق بموضوعه ديالكتيك الطبيعة. والمقطع المحذوف ينفي بصورة قاطعة كل الاسطورة القائلة ان الماركسية هي علم للطبيعة ايضاً ، ويحدد بأن رائدي الماركسية ، ماركس وانجلز ، لا يعرفان سوى علم واحد هو علم التاريخ وان علم الطبيعة المحض لا يعنيهما هنا . وقد ثبت هنري لوفيفر المقطع المحذوف في كتابه « مختارات لكارل ماركس » ، ويمكن الرجوع الى بعض هذه المختارات في الكتاب الذي ترجمه الياس مرقص تحت عنوان « مختارات من المؤلفات الاولى لماركس » والذي سبق ان صدر عن دار دمشق . يقول النص المحذوف :

« نحن لانعرف سوى علم واحد هو علم التاريخ . والتاريخ يتضمن وجهين ، ويمكن تقسيمه الى تاريخ الطبيعة وتاريخ الانسان . الا ان هذين الوجهين غير قابلين للعزل والفصل . فطالما ان هناك بشراً فان تاريخ الطبيعة وتاريخ البشر مترابطان ، يتوقف كل منهما على الآخر . ان تاريخ الطبيعة - علم الطبيعة - لا يعنينا هنا . ولكن علينا ان نهتم بتاريخ البشر ، مادامت الايديولوجيا كلها تقريباً ليست الا تجريداً لهذا التاريخ . الايديولوجيا نفسها ليست الا وجهاً من هذا التاريخ ، (مختارات من المؤلفات الاولى لماركس - ترجمة الياس مرقص - دار دمشق - ص ١٢٧) .

« المترجم »

ومناخية وغيرها . ان كل تاريخ يجب ان ينطلق من هذه الاسس الطبيعية ومن التعديل الذي يدخله عليها عمل البشر عبر التاريخ .

ويمكننا تمييز البشر من الحيوانات بالوعي ، بالدين ، وبكل ما نراه مناسباً . وهم أنفسهم يبدوون بالتمييز عن الحيوانات من اللحظة التي يبدوون فيها بانتاج وسائل وجودهم ، وهذه الخطوة الى الامام هي نتيجة تنظيمهم الفيزيائي بالذات . ان البشر ، بانتاجهم وسائل وجودهم ، ينتجون بصورة غير مباشرة حياتهم المادية عنها .

والطريقة التي ينتج بها البشر وسائل وجودهم تتعلق اولاً بطبيعة وسائل الوجود الموجودة مسبقاً والتي يتوجب عليهم اعادة انتاجها . وينبغي الا ننظر الى هذا النمط من الانتاج من هذه الزاوية وحدها ، اي باعتباره اعادة انتاج الوجود المادي للأفراد . انه يمثل بالاحرى نمطاً محدداً من نشاط هؤلاء الافراد ، طريقة محددة في إظهار حياتهم ، نمطاً حياتياً محدداً . ان الطريقة التي يظهر بها الافراد حياتهم تعكس بصورة بالغة الدقة ما هم كائنون عليه . ان ما هم كائنون عليه يتطابق اذن مع انتاجهم ، مع ما ينتجون به ومع الطريقة التي ينتجون بها على حد سواء . ان ما يكون الافراد عليه يتعلق اذن بالشروط المادية لانتاجهم .

وهذا الانتاج لا يظهر الا مع نمو السكان . وهو يفترض مسبقاً وجود علاقات بين الافراد فيما بينهم . وشكل هذه العلاقات مشروط بدوره بالانتاج . ان صلات مختلف الامم فيما بينها تتعلق بدرجة التطور التي وصلت إليها كل امة من هذه الامم فيما يتعلق بالقوى المنتجة وتقسيم العمل والعلاقات الداخلية . وهذا المبدأ معترف به عالمياً . لكن ليست صلات الامة بسائر الامم هي وحدها التي تتعلق بمستوى تطور انتاجها وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، بل تتعلق بهذا المستوى ايضاً كل البنية الداخلية لهذه الامة عنها . وأوضح طريقة لمعرفة درجة

التطور التي بلغتها القوى المنتجة لأمة من الأمم هي معرفة درجة التطور التي بلغها تقسيم العمل . ان كل قوة منتجة جديدة ، بقدر ما لا تكون مجرد امتداد كمي للقوى المنتجة السابقة الوجود (إحياء الأرض البور على سبيل المثال) ، تؤدي الى تقدم جديد في تقسيم العمل .

ان تقسيم العمل داخل امة من الأمم يفضي اولاً الى انفصال العمل الصناعي والتجاري من جهة والعمل الزراعي من جهة اخرى ، وبالتالي الى انفصال المدينة والريف والتعارض بين مصالحهما . كما ان التطور اللاحق لتقسيم العمل يؤدي الى انفصال العمل التجاري والعمل الصناعي . وفي الوقت نفسه ، و كنتيجة لتقسيم العمل داخل مختلف الفروع ، تنمو تقسيمات ثانوية جديدة بين الافراد المتعاونين على اعمال محددة . ووضع هذه التقسيمات الخاصة بالنسبة الى بعضها البعض مشروط بنمط استثمار العمل الزراعي والصناعي والتجاري (النظام الرعوي ، الرق ، الطوائف ، الطبقات) والصلات نفسها تظهر عندما تكون المبادلات اكثر تطوراً في علاقات مختلف الأمم فيما بينها .

ان مختلف درجات تطور تقسيم العمل تمثل بالمقابل اشكالاً مختلفة في الملكية . وبعبارة اخرى ، ان كل درجة جديدة في تقسيم العمل تحدد ايضاً علاقات الافراد فيما بينهم فيما يتعلق بمادة العمل وأدواته ومنتجاته .

والشكل الاول للملكية هو ملكية القبيلة . وهو يتجاوب مع تلك الدرجة البدائية من الانتاج عندما يتغذى الانسان من الطرد والصيد وتربية الماشية ، وعند اللزوم من الزراعة . والحالة الاخيرة تفترض كمية كبيرة من الأراضي غير المزروعة . وفي هذه المرحلة يكون تطور تقسيم العمل ضعيفاً للغاية ، ويقتصر على ما تتيحه الاسرة من اتساع اكبر لتقسيم العمل الطبيعي . وتنحصر البنية الاجتماعية بالتالي في اتساع الأسرة : زعماء القبيلة الرعوية ، وتحتهم أعضاء القبيلة ،

وأخيراً العبيد . والعبودية الكامنة في الاسرة لا تتطور الا رويداً رويداً مع نمو السكان والحاجات ، وكذلك مع اتساع العلاقات الخارجية ، اتساع الحرب واتساع المقايضة على حد سواء .

والشكل الثاني من الملكية هو الملكية القديمة ، الملكية المشاعية وملكية الدولة ، التي تنبع بوجه خاص من اجتماع عدة قبائل في مدينة واحدة عن طريق التعاقد او الغزو ، مع استمرار العبودية . والى جانب الملكية المشاعية ، تتطور الملكية الخاصة ، المنقولة ثم غير المنقولة ، لكن كشكل شاذ وتابع للملكية المشاعية . وليس للمواطنين مطلق القوة على عبيدهم الذين يعملون الا في مشاعتهم ، وهذا ما يربطهم أصلاً بشكل الملكية المشاعية . وهذه الملكية المشاعية هي الملكية الخاصة المشتركة بين المواطنين الفعالين المرغمين ، تجاه العبيد ، على البقاء ضمن نطاق هذا الشكل الطبيعي من التشارك . ولهذا فإن كل البنية الاجتماعية القائمة على هذا الشكل تتفسخ ، ومعها قوة الشعب ، وذلك بقدر ما تتطور بوجه خاص الملكية الخاصة غير المنقولة . ويكون تقسيم العمل قد قطع شوطاً في النمو . ويكون قد برز التعارض بين المدينة والريف ، ثم التعارض بين الدول التي تمثل مصلحة المدن والدول التي تمثل مصلحة الأرياف ، كما يبرز داخل المدن بالذات التعارض بين التجارة البحرية والصناعة . وتكون الصلات الطبقية بين المواطنين والعبيد قد بلغت أوج تطورها .

وواقعة الغزو تبدو وكأنها تتناقض مع كل هذا التصور للتاريخ . فلقد اعتبر العنف والحرب والسلب وقطع الطريق الخ هي القوة المحركة للتاريخ حتى اليوم ، ونحن مضطرون ههنا الى الاقتصار على النقاط الرئيسية ولهذا فإننا لن نأخذ إلا مثلاً صارخاً ، مثال تدمير حضارة قديمة من قبل شعب همجي وتكوين بنية اجتماعية جديدة ترتبط بتلك الحضارة وتعاود الانطلاق من نقطة الصفر

(روما والبرابرة ، الاقطاع وغاليا ، بيزنطة والاتراك) . فالحرب بالذات لدى الشعب الهمجي الغازي هي ، كما أشرنا آنفاً ، شكل طبيعي من أشكال العلاقات يزداد التعلق به كلما خلق نمو السكان بصورة اشد إلاحاً الحاجة الى وسائل جديدة للانتاج ، نظراً الى أن نمط الانتاج التقليدي والبدائي هو النمط الوحيد الممكن بالنسبة إليهم . وبالمقابل نشهد في ايطاليا تركز الملكية العقارية العائد سببه الى الارث علاوة على الشراء والدين . ذلك ان انحلال الاخلاق الى حد مفرط وندرة الزيجات أديا الى انقراض العائلات القديمة تدريجياً فسقطت أملاكها في أيدي قبضة من الافراد ، كما ان هذه الملكية العقارية تحولت الى مراعى ، وهو تحول قاد اليه ، علاوة على الاسباب الاقتصادية العادية التي ما تزال محافظة على قيمتها حتى يومنا هذا ، استيراد الحبوب المنهوبة او المأخوذة بصفة جزية ، وكذلك ما تلا هذا من تضائل عدد مستهلكي القمح الايطالي . ونتيجة لهذه الظروف ، اضمحل السكان الاحرار اضمحلالاً كاملاً تقريباً ، بل بات الأرقاء أنفسهم مهددين بالانقراض وتوجب استبدالهم باستمرار . لقد ظل الرق أساس الانتاج كله . ولم يتوصل العامة ، الواقفون بين السكان الاحرار والأرقاء ، الى الارتفاع قط فوق مستوى البروليتاريا الدون . وعلاوة على ذلك ، فإن روما لم تتجاوز قط مرتبة المدينة وكانت مرتبطة بالأقاليم بروابط سياسية محضة تقريباً يمكن للأحداث السياسية ان تقطعها بدورها .

ومع تطور الملكية الخاصة نشهد لأول مرة ظهور العلاقات التي سنجدها من جديد في الملكية الخاصة الحديثة ، لكن على نطاق أوسع . فمن جهة أولى تركز الملكية الخاصة الذي بدأ باكراً في روما كما يشهد على ذلك قانون

ليشينيوس^(١) الزراعي ، وحقق تقدماً سريعاً بدءاً من الحروب الاهلية وبخاصة في ظل الامبراطورية . ومن جهة ثانية ، وبالترايط مع هذا كله ، تحول الفلاحين الصغار من العامة الى بروليتاريا منعها الى الابد موقفها الوسطي بين المواطنين الملاك والأرقاء من ان تتطور تطوراً مستقلاً .

والشكل الثالث هو الملكية الاقطاعية او ملكية الطوائف ، ففي حين كانت العصور القديمة تنطلق من المدينة ومن أراضيها الصغيرة ، انطلقت العصور الوسطى من الريف . ولقد شرط السكان الموجودون ، الموزعون والمتناثرون على مساحة شاسعة ، والذين لم يؤثر عليهم الغزاة كبير تأثير ، نقول : شرطوا هذا التبدل من نقطة البداية . ان التطور الاقطاعي ، بخلاف اليونان وروما ، ينطلق اذن من نطاق أوسع بكثير هيأته الفتوحات الرومانية وما تبعها في البداية من اتساع في الزراعة . ان القرون الاخيرة من الامبراطورية الرومانية المتداعية وغزو البرابرة أبادت كمية من القوى المنتجة : فانحطت الزراعة ، وتدهورت الصناعة نظراً لنقص أسواق التصريف ، وخبث التجارة او اوقفت بالعنف ، وتناقص سكان المدن والأرياف على حد سواء . ان هذا الوضع المحدد ونمط تنظيم الغزو الذي نشأ عنه طوراً ، تحت تأثير تكوين الجيش الجرمانى ، الملكية الاقطاعية ان هذه الملكية ، شأنها شأن ملكية القبيلة والمشاعة ، تستند الى مجتمع لا ينتصب في وجهه الأرقاء كما في النظام القديم ، بل صغار الفلاحين المسترقون باعتبارهم طبقة منتجة مباشرة . وبالتوازي مع التطور الكامل للاقطاعية تظهر علاوة على ذلك معارضة المدن . ان البنية الهرمية للملكية العقارية وكتائب الحراسة المسلحة التي ترافقها منحت النبلاء القدرة الكلية على الفلاحين المسترقين . ولقد

(١) ليشينيوس متولون : محامي الشعب في روما من ٣٧٦ الى ٣٦٧ ق.م . قدم قوانين تخفف من غلواء المنافسة بين الاعيان والعامة .

كانت هذه البنية الاقطاعية ، شأنها شأن الملكية المشاعية القديمة ، تشاركاً ضد الطبقة المنتجة المغلوبة على أمرها ، مع فرق واحد هو ان شكل التشارك والعلاقات مع المنتجين كانت مختلفة لأن شروط الانتاج كانت مختلفة .

وتتجاوب مع هذه البنية الاقطاعية للملكية العقارية ، الملكية الحرفية في المدن ، التي هي تنظيم اقطاعي للمهنة . ففي المدن كانت الملكية تقوم بصورة رئيسية على عمل كل فرد ، وقد ولدت الطوائف الحرفية كنتيجة لضرورة التشارك ضد النبلاء النهائيين المتشاركين ، وللحاجة الى اسواق محمية مشتركة في وقت كان الصناعي فيه يتحد بالتاجر ، وللمزاحمة المتعاضمة الناشئة عن هرب الفلاحين المسترقين الى المدن المزدهرة بشكل جماعي ، وللبنية الاقطاعية لكل البلاد . ورؤوس الاموال الصغيرة التي ادخلها شيئاً فشيئاً صناع معزولون ، والعدد الثابت لهؤلاء بين سكان يتزايدون باستمرار ، طورت شرط الشريك والمتدرب^(١) الذي ولد في المدن تسلسلاً هرمياً شبيهاً بتسلسل الريف .

كانت الملكية الرئيسية تكمن اذن ، في العصر الاقطاعي ، في الملكية العقارية التي يرتبط بها عمل الفلاحين المسترقين من جهة اولى ، ومن جهة ثانية في العمل الشخصي مع رأسمال صغير يسوس عمل الشركاء . وكانت بنية هذا الشكل وذاك مشروطة بعلاقات الانتاج المحدودة ، بزراعة الارض البدائية والضيقة وبالصناعة الحرفية . وفي اوج الاقطاعية كان تقسيم العمل ضيقاً للغاية ، وكان كل بلد يحمل في ذاته التعارض بين المدينة والريف . وكانت الانقسام الى طوائف يفرض نفسه في الحقيقة بقوة ، لكن باستثناء الانقسام الى امراء مالكين ونبلاء واكليروس وفلاحين في الريف ، والانقسام الى معلمين وشركاء ومتدربين ، ثم

(١) كانت الحرفة في العصور الوسطى تقوم على ثلاث مراتب متسلسلة : المعلم ، الشريك ،

المتدرب .

الى عامة ومياومين في المدن ، لم يكن هناك تقسيم هام للعمل . وفي الزراعة كانت تواجهه صعوبات أشد نظراً الى الاستثمار الجزأ الذي تطورت الى جانبه صناعة الفلاحين المنزلية . وفي الصناعة لم يكن العمل مقسماً البتة داخل المهنة الواحدة ، وكان ضعيف التقسيم للغاية بين مختلف المهن . وكان الانقسام بين التجارة والصناعة موجوداً من الماضي في المدن القديمة ، لكنه لم يتطور إلا متأخراً في المدن الجديدة حين اقامت المدن علاقات فيما بينها .

وكان اجتماع بلدان ذات مساحة معينة في ممالك اقطاعية ضرورة بالنسبة الى نبلاء الارض كما بالنسبة الى المدن ومن هنا كان لتنظيم الطبقة السائدة ، اي للنبلاء ، عاهل على رأسه .

هذا هو اذن الواقع : ان افراداً معينين لهم نشاط انتاجي وفق نمط معين يقيمون فيما بينهم علاقات اجتماعية وسياسية معينة . وفي كل حالة منعزلة لا بد للملاحظة التجريبية من ان تظهر تجريبياً وبدون اي تمذهب ولا تضليل الرابطة بين البنية الاجتماعية والسياسية وبين الانتاج . ان البنية الاجتماعية والدولة تنبعان باستمرار من الصيرورة الحيوية لأفراد معينين . لا الافراد كما يمكن ان يتبدوا لأنفسهم من خلال تصورهم الذاتي او كما يمكن ان يتبدوا من خلال تصور الغير ، بل كما هم في الواقع ، اي كما يعملون وينتجون مادياً . وبالتالي كما يتصرفون وفق اسس معينة وفي شروط وحدود مادية معينة ومستقلة عن ارادتهم .

ان انتاج الافكار والتصورات والوعي مرتبط اولاً بصورة مباشرة وصحيمة بنشاط البشر المادي وبصلاتهم المادية ، انه لغة الحياة الواقعية . ان تصورات البشر وفكرهم وصلاتهم الفكرية تبدو هنا أيضاً كانبثاق مباشر عن سلوكهم المادي . وكذلك الحال فيما يتعلق بالانتاج الفكري كما يتبدى في لغة السياسة والقوانين والاخلاق والدين والميتافيزياء الخ ، لشعب من الشعوب . انهم البشر

الذين ينتجون تصوراتهم وأفكارهم الخ ، لكننا نقصد البشر الواقعيين ، الفعالين ، كما يشرطهم التطور المحدد لقواهم المنتجة وللعلاقات التي تتجاوب مع هذه القوى ، بما في ذلك اوسع الاشكال التي يمكن لهذه العلاقات ان تأخذها . ان الوعي لا يمكن ابدأ ان يكون شيئاً آخر غير الكينونة الواعية (das bewusste Sein) و كينونة البشر هي صيرورة حياتهم الواقعية . واذا كان البشر وعلاقاتهم يبدون لنا ، في كل العقيدة ، ورؤوسهم الى الاسفل كما في الغرفة السوداء ، فإن هذه الظاهرة تنبع من صيرورتهم الحياتية التاريخية ، تماماً كما ان وضع الاشياء المقلوب على شكية العين ينبع من صيرورتها الحياتية الفيزيائية المباشرة .

وبخلاف الفلسفة الالمانية التي تهبط من السماء الى الارض ، نصد نحن ههنا من الارض الى السماء . وبعبارة اخرى ، اننا لانطلق مما يقوله البشر ويتخلونه ويتصورونه ، ولا مما هم كائنون عليه في كلام الغير وفكره وخياله وتصوره ، لنصل فيما بعد الى البشر الذين من لحم ودم . كلا ، اننا ننطلق من البشر في نشاطهم الواقعي ، وانما وفق صيرورتهم الحياتية الواقعية نتصور ايضاً تطور الانعكاسات والاصداء العقائدية لهذه الصيرورة الحيوية . وحتى التخيلات الوهمية في الدماغ البشري هي تصعيدات ناجمة عن صيرورتهم الحياتية المادية التي يمكننا ان نلاحظها تجريبياً والتي تقوم على اسس مادية . ومن هنا فإن الاخلاق والدين والميتافيزياء وسائر اشكال العقيدة ، وكذلك اشكال الوعي التي تتجاوب معها ، تفقد كل ظاهر من استقلال ذاتي . انها لا تملك تاريخاً ، ولا تطوراً . بل المسألة بالمعكوس ، فالبشر بتطويرهم انتاجهم المادي وعلاقاتهم المادية ، هم الذين يحولون هذا الواقع الذي هو خاص بهم ويحولون فكرهم ومنتجات فكرهم . انه ليس الوعي الذي يحدد الحياة ، انما الحياة هي التي تحدد الوعي . ففي الطريقة الاولى في النظر الى الاشياء تكون نقطة الانطلاق هي الوعي كالمو أنه الفرد الحي ، اما

في الطريقة الثانية ، التي تتجاوب مع الحياة الواقعية ، فإن نقطة الانطلاق هي الافراد الواقعيون والاحياء أنفسهم ، ولا ينظر الى الوعي إلا على انه وعيهم . ان هذه الطريقة في النظر الى الاشياء ليست مفتقرة الى الاسس . انها تنطلق من معطيات واقعية مسبقة ولا تتخلى عنها لحظة واحدة . وأسسها انما هم البشر ، لا البشر المعزولون والمجمدون بصورة من الصور من قبل الخيال ، بل البشر المفهومون من خلال سيرورة تطورهم الواقعي في شروط محددة ، وهو تطور قابل للملاحظة تجريبياً . وما إن نتصور سيرورة النشاط الحيوي هذه حتى يكف التاريخ عن ان يكون حشداً من وقائع لا حياة فيها كما لدى التجريبيين ، الواقعين في التجريد هم أنفسهم ، او عملاً خيالياً لذوات خيالية كما لدى المثاليين .

وإنما حيث يتوقف التأمل النظري المجرد ، يبدأ اذن في الحياة الواقعية العلم الواقعي ، الوضعي ، اي تصور النشاط العملي ، سيرورة تطور البشر العملي . ان العبارات الجوفاء عن الوعي تتوقف ، ويتوجب احلال معرفة واقعية محلها . ان الفلسفة المستقلة تنحسر وسطها الوجودي بنتيجة تصور الواقع . واقصى ما يمكن ان يظهر محلها هو تركيب لأعم النتائج التي يمكن تجريدها من دراسة تطور البشر التاريخي . وهذه التجريدات ، اذا ما اخذت في ذاتها ، وفصلت عن التاريخ الواقعي ، لا يكون لها اي قيمة البتة . واقصى ما تستطيعه هو ان تفيد في تصنيف المادة التاريخية بيسر اكبر ، وفي الاشارة الى تسلسل طبقاتها الخاصة . لكنها لا تعطي في اي حال من الاحوال ، شأن الفلسفة ، مفتاحاً ، مخططاً يمكن على أساسه اجراء المطابقة بين العصور التاريخية . ان الصعوبة تبدأ فقط ، على العكس ، حين نبدأ بدراسة وتصنيف هذه المادة ، سواء أ كانت المسألة تتعلق بعصر آفل ام بالزمن الحاضر ، وبتصورها فعلياً ان القضاء على هذه الصعوبات يتعلق بمعطيات مسبقة يستحيل علينا شرحها هنا ، لأنها تنبع من دراسة سيرورة

الحياة الواقعية وعمل الافراد في كل عصر . وسوف نتناول ههنا بعضاً من هذه التجريدات التي نستخدمها في وجه العقيدة وسوف نشرحها بأمثلة تاريخية .

- ١ -

التاريخ

من الواجب علينا ، ازاء الالمان الذين يفتقرون الى كل معطى مسبق ، ان نبدأ بملاحظة المعطى المسبق الاول لكل وجود انساني ، وبالتالي لكل تاريخ ، نعني المعطى القائل ان البشر يجب ان يكونوا قادرين على الحياة حتى يستطيعوا ان « يصنعوا التاريخ » . لكن حتى يعيش الانسان ، فلا بد اولاً ان يشرب ويأكل ويسكن ويلبس ، ولا بد ايضاً من بضعة اشياء اخرى . ان الواقعة التاريخية الاولى هي اذن انتاج الوسائل التي تسمح بتلبية هذه الحاجات ، انتاج الحياة المادية نفسها ، وهذه واقعة تاريخية وشرط اساسي لكل تاريخ لا بد من تحقيقه كل يوم بيومه ، وكل ساعة بساعتها ، اليوم كما منذ آلاف السنين ، لاشيء إلا لبقى البشر على قيد الحياة . وحتى عندما تكون الصفة المادية مقتصرة على عصا ، على الحد الادنى ، كما لدى القديس برونو^(١) ، فإنها تستلزم النشاط الذي ينتج هذه العصا . ان الشيء الاول ، في كل تصور تاريخي ، هو اذن ان نلاحظ هذه الواقعة الاساسية بكل أهميتها وبكل اتساعها وان نثبت حقها المشروع . ان كل انسان يعرف ان الالمان لم يفعلوا ذلك قط . فهم لم يكن لديهم قط

(١) اشارة ساخرة الى احدى نظريات برونو بووير .

أساس أروزي للتاريخ ولم يعرفوا بالتالي ولا مؤرخاً واحداً . وبالرغم من ان الفرنسيين والانكليز لم يروا ارتباط هذه الواقعة بما يسمى بالتاريخ الا من أضيق زاوية ، ولا سيما انهم ظلوا محبوسين في العقيدة السياسية ، الا ان هذا لم يمنعهم من ان يقوموا بالمحاولات الاولى ليعطوا التاريخ أساساً مادياً عندما كتبوا أولاً تواريخ المجتمع البورجوازي والتجارة والصناعة .

والنقطة الثانية هي ان الحاجة الاولى عندما تلبى ، فإن العمل الهادف الى تليتها والاداة المكتسبة من هذه التلية يولدان حاجات جديدة ، وهذا الانتاج لحاجات جديدة هو الواقعة التاريخية الاولى . وانما ههنا نتعرف الفكر الذي اختارته حكمة الالمان التاريخية الكبيرة أباً لها . فهم حيث يفتقرون الى مادة وضعية وحيث لا يدور النقاش حول سخافات لاهوتية ولا حول سخافات سياسية او أدبية ، لا يعود أصحابنا الالمان يرون التاريخ ، بل « الأزمان ماقبل التاريخية » . وخلاصة القول انهم لا يفسرون لنا كيف يتم الانتقال من سخافة « ماقبل التاريخ » الى التاريخ بالمعنى الحقيقي للفظه – وذلك بالرغم من ان تأملهم النظري المجرد التاريخي يرمي بنفسه بوجه خاص على « ماقبل التاريخ » هذا لأنه يعتقد انه يكون فيه بئامن من جور « الواقعة الفظة » ولأنه يستطيع أيضاً ان يرخي العنان فيه لغريزته التأملية النظرية المجردة ويستطيع ان يولد الفرضيات بالآلاف ويقلبها على رأسها .

والعلاقة الثالثة ، التي تفرض نفسها ههنا دفعة واحدة على التطور التاريخي ، هي ان البشر ، الذين يجددون كل يوم حياتهم الخاصة ، يبدوون بخلق بشر آخرين ، بالتناسل . انها العلاقة بين الرجل والمرأة ، بين الأهل والاولاد ، انها الاسرة . وهذه الاسرة ، التي هي العلاقة الاجتماعية الوحيدة في البداية ، تصبح فيما بعد علاقة ثانوية (الا في المانيا) ، حين تولد الحاجات المتزايدة علاقات

اجتماعية جديدة وعندما يولد نمو السكان حاجات جديدة ومن هنا يكون من الواجب دراسة موضوع الاسرة وشرحها وفق الوقائع التجريبية القائمة لا حسب « مفهوم الأسرة » كما جرت العادة في المانيا . (١) وخلاصة القول يجب الا نفهم هذه المظاهر الثلاثة من النشاط الاجتماعي على انها ثلاث درجات متباينة ، بل على انها مجرد مظاهر ثلاثة ، وبتعبير واضح بالنسبة الى الالمان ، ثلاث « فترات »

(١) بناء المنازل . بديهي انه لكل اسرة ، لدى المتوحشين ، مغارثها او كوخها الخاص ، كما انه من الطبيعي لدى البدو ان تكون لكل اسرة خيمتها الخاصة . ان هذا الاقتصاد الاهلي المنعزل ، لا يأتي تطور الملكية الخاصة الا ليجعله اكثر لزوما . اما لدى الشعوب المزارعة ، فان الاقتصاد الاهلي المشترك مستحيل استحالة الزراعة المشتركة للارض . ولقد كانت بناء المدن تقدما كبيرا . بيد ان الغاء الاقتصاد المنعزل ، غير القابل للفصل عن الغاء الملكية الخاصة ، كان مستحيلا ، في جميع الحقب السابقة ، لسبب وحيد هو عدم توفر الشروط المادية . ان اقامة اقتصاد اهلي مشترك لها شروطها المسبقة من تطور الآلية وتطور استخدام القوى الطبيعية وقوى منتجة اخرى كثيرة - وعلى سبيل المثال ، انابيب الماء ، الانارة بالغاز ، التدفئة بالبخار ، الخ ، الغاء المدينة والريف . وبدون هذه الشروط لن يشكل الاقتصاد المشترك بدوره قوة منتجة جديدة ، وسيكون مفتقرا الى كل اساس مادي ، ولن يقوم الا على اساس نظري ، وبعبارة اخرى لن يكون الا مجرد ضرب من الهوس ولن يفضي الا الى الاقتصاد الرهباني . وهذا ما كان مستحيلا ، ولنا دليل على ذلك في التجمع على شكل مدن وتشيد مبان عامة لاغراض فريدة محددة (سجون ، ثكنات ، الخ) . ان الغاء الاقتصاد المنفصل غير قابل للفصل عن الغاء الاسرة ، هذا امر بديهي .

تعايشت منذ بداية التاريخ ومنذ أوائل البشر ، وما تزال تؤكد نفسها الى اليوم في التاريخ . ان انتاج الحياة ، انتاج الحياة الخاصة عن طريق العمل وحياة الغير عن طريق التناسل ، يبدو لنا اذن من الآن كعلاقة مزدوجة . من جهة اولى كعلاقة طبيعية ، ومن جهة ثانية كعلاقة اجتماعية — — اجتماعية بمعنى انها عمل متضافر لعدة افراد ، دوغما اهمية للشروط وللطريقة التي يتم بها ولا هدفه . وينتج عن ذلك ان نمطا محددًا من انماط الانتاج ودرجة محددة من درجات الصناعة مرتبطان باستمرار بنمط محدد من انماط التعاون او بدرجة اجتماعية محددة ، وان نمط التعاون هذا هو نفسه « قوة منتجة » . وينتج عن ذلك ايضا ان كتلة القوى المنتجة التي يستطيع البشر بلوغها تحدد الحالة الاجتماعية ، وانه يتوجب بالتالي ان ندرس وننشئ بلا انقطاع « تاريخ البشر » بالترباط مع تاريخ الصناعة والتبادل . لكن من الواضح ايضا انه تستحيل كتابة مثل هذا التاريخ في المانيا ، لان الالمان يفتقرون ، من اجل انجاز هذا العمل ، لا الى القدرة على تصويره والى المواد فحسب ، بل ايضا الى « اليقين الحسي » ، ومن الواضح ايضا انه لا يمكن اجراء تجارب بصدد هذه الأشياء في الطرف الآخر من نهر الرين لانه ما عاد يصنع فيه تاريخ . انه لتتجلى لنا اذن دفعة واحدة رابطة مادية بين البشر فيما بينهم ، مشروطة بحاجات الانتاج ونمطه ، وقديمة قدم البشر انفسهم — رابطة تأخذ بلا انقطاع اشكالا جديدة وتمثل اذن « تاريخنا » حتى عندما لا يكون هناك بعد عبث سياسي او ديني يجمع بين البشر بصورة اضافية .

وانما الان فقط ، وبعد ان درسنا اربع فترات ، اربعة مظاهر من العلاقات

التاريخية الاولى ، نجد ان الانسان له ايضاً « وعي » (٢) . لكنه ليس وعياً يكون دفعة واحدة وعياً « صافياً » . فمنذ البداية ، ثمة لعنة تثقل على «الفكر» ، لعنة كونه « ملطخاً» بمادة تتمثل هنا تحت شكل طبقات هوائية مضطربة ، اصوات ، وبكلمة واحدة تحت شكل اللغة . ان اللغة قديمة قدم الوعي ، بل اللغة هي الوعي الواقعي ، العملي ، الموجود ايضاً بالنسبة الى بشر آخرين ، الموجود اذن ايضاً بالنسبة الى للمرة الاولى ، واللغة ، شأن الوعي ، لا تظهر الا مع الحاجة ، مع ضرورة الاتصال ببشر آخرين . وحيث وجدت علاقة ، تكون موجودة بالنسبة الى . ان الحيوان « ليس على علاقة » مع اي شيء ، ولا يعرف ، مجمل القول ، اي علاقة . ان علاقات الحيوان بالآخرين غير موجودة بالنسبة اليه باعتبارها علاقات . ان الوعي اذن نتاج اجتماعي ويظل كذلك ما دام هناك بشر بشكل عام . وبالطبع ليس الوعي في البداية الا وعي الوسط المحسوس الاقرب ووعي الرابطة المحدودة مع اشخاص آخوين واشياء اخرى يحتلون مكانهم خارج الفرد الذي يعي . كذلك فان وعي الطبيعة في الوقت نفسه هو الذي ينتصب اولاً في وجه البشر كقوة اجنبية بامتياز ، فائقة القدرة وغير قابلة للمساس ، يتصرف البشر تجاهها بصورة حيوانية خالصة ، وتفرض نفسها عليهم كما تفرضها على قطع الماشية . ومن هنا كان وعي الطبيعة الحيواني (دين الطبيعة) .

اننا ندرك فوراً ان دين الطبيعة هذا ، او هذه العلاقات المحددة تجاه الطبيعة مشروطة بشكل المجتمع والعكس بالعكس . وهنا كما في اي مكان آخر ،

(٢) : كتب مار كس في العمود الأيمن من الصفحة : « ان للبشر تاريخاً ، لان عليهم ان ينتجوا حياتهم ، ولان عليهم ان يفعلوا ذلك في الواقع بصورة محددة ، فهذا الواجب يفرضه تنظيمهم الفيزيائي ، وكذلك وعيهم » .

تظهر وحدة هوية الانسان والطبيعة تحت هذا الشكل ايضاً ، بحيث ان سلوك البشر المحدود تجاه الطبيعة سيشرط سلوكهم المحدود فيما بينهم ، وسلوكهم المحدود فيما بينهم يشرط بدوره علاقاتهم المحدودة بالطبيعة ، على وجه التحديد لان الطبيعة لم تكد تتعرض بعد الى التعديل على يد التاريخ ، ولان وعي ضرورة الدخول في علاقة مع الأفراد الذين يحيطون بالانسان هو بالنسبة الى هذا الانسان ، من جهة اخرى ، بمثابة بداية وعي كونه يعيش في المجتمع بعد كل شيء .

ان هذه البداية لا تقل حيوانية عن حيوانية الحياة الاجتماعية في هذه المرحلة نفسها . انها مجرد وعي قطيعي ، والانسان يتميز ههنا عن الخروف من ناحية واحدة الا هي ان وعيه يأخذ لديه مكان الغريزة او ان غريزته هي غريزة واعية . ان هذا الوعي القطيعي او القبلي يحقق تطوره وتقدمه اللاحقين بفضل نمو الانتاجية ، وتزايد الحاجات ، ونمو السكان الذي هو بمثابة اساس لهذا النمو وهذا التزايد . وهكذا يتطور تقسيم العمل الذي لم يكن في البداية شيئاً آخر غير تقسيم العمل في الفعل الجنسي ، ثم يصبح تقسماً للعمل يصنع نفسه بنفسه او بصورة « طبيعية » بفضل الاستعدادات الطبيعية (القوة الجسدية على سبيل المثال) والحاجات والصدف الخ . ان تقسيم العمل لا يصبح فعلاً تقسماً للعمل الا بدءاً من اللحظة التي يتم فيها تقسيم العمل المادي والفكري^(٣) . وبتدأ من هذه اللحظة يمكن للوعي حقاً ان يتصور انه شيء آخر غير وعي الممارسة القائمة ، وانه يمثل فعلاً شيئاً ما دون ان يمثل شيئاً ما فعلياً . وبتدأ من هذه اللحظة ، يكون الوعي في حالة تحرر من العالم وانتقال الى تكوين النظرية « الخالصة » ، اللاهوت ،

(٣) : كتب ماركس في العمود الأيمن : يتفق مع ذلك الشكل الاول

من واضعي العقائد ، الكهنة .

الفلسفة ، الأخلاق ، النخ . لكن حتى تدخل هذه النظرية ، هذا اللاهوت ، هذه الفلسفة ، هذه الاخلاق ، النخ ، في تناقض مع العلاقات القائمة ، فهذا لا يمكن ان يحدث الا بنتيجة كون العلاقات القائمة قد دخلت في تناقض مع القوة المنتجة القائمة . ويمكن لهذا ان يحدث أيضاً بالأصل على نطاق قومي محدد من العلاقات لان التناقض ، في مثل هذه الحال يحدث لا في داخل هذه الدائرة القومية ، بل بين هذا الوعي القومي وممارسة الامم الاخرى ، اي بين الوعي القومي لأمة من الأمم وبين وعيها العالمي . ومن غير المهم بعد هذا ما يشرع به الوعي بصورة منعزلة . فكل هذا العفن لا يعطينا الا النتيجة التالية ، وهي ان هذه الفترات الثلاث ، القوة المنتجة والحالة الاجتماعية والوعي ، تستطيع ويجب عليها ان تدخل في نزاع فيما بينها ، لأنه يصبح من الممكن ، بفضل تقسيم العمل ، بل يصبح من قبيل الامر الواقع ان يتوزع النشاط الفكري والمادي ، المتعة والعمل ، الانتاج والاستهلاك ، على افراد متباينين . واحتمال عدم دخول هذه الفترات في نزاع فيما بينها يكمن فقط في ان تقسيم العمل يلغى مجدداً . وبديهي بعد هذا ان « الاشباح » ، « الحثالة » ، « الماهية السامية » ، « المفهوم » ، « الشكوك » ، ليست الا التعبير الذهني المثالي ، التصور الظاهري للفرد المعزول ، تصور القيود والحدود ذات الطابع التجريبي البالغ التي يتحرك داخلها نمط انتاج الحياة وشكل العلاقات المرتبط به .

ان تقسيم العمل هذا ، الذي ينطوي على هذه التناقضات كافة ويقوم بدوره على التقسيم الطبيعي للعمل في الاسرة وعلى انفصال المجتمع الى اسر منعزلة ومتعارضة فيما بينها ، ان تقسيم العمل هذا ينطوي في الوقت نفسه على توزيع العمل ونتاجاته ، وهو توزيع غير متساو في الحقيقة سواء أكان كيفاً . انه ينطوي اذن على الملكية التي يكمن شكلها الاول ، جراثومتها ، خلاصتها ، في

الاسرة التي تكون فيها المرأة والاولاد عبيدا للرجل . ان العبودية التي هي ، يقينا ، بدائية للغاية وكامنة في الاسرة ، هي الملكية الاولى التي تتجاوب بالاصل كل التجاوب هنا مع تعريف الاقتصاديين المعاصرين الذي يحددها بأنها التصرف الحر بقوة عمل الغير . وخلاصة القول ان تقسيم العمل والملكية الخاصة تعبران متحدان في الهوية : فالاول يعبر بالنسبة الى النشاط عما يعبر عنه الثاني بالنسبة الى نتاج النشاط .

وعلاوة على ذلك فان تقسيم العمل ينطوي في الوقت نفسه على التناقض بين مصلحة الفرد المفرد او الاسرة المفردة وبين المصلحة الجماعية لجميع الأفراد الذين تجمع بينهم علاقاتهم . واكثر من ذلك نقول ان هذه المصلحة الجماعية لا توجد فقط ، ولنقل في التصور ، باعتبارها « عامة » بل توجد اولا في الواقع باعتبارها ارتباطا متبادلا بين الأفراد الذين يتوازعون العمل فيما بينهم . واخيرا فان تقسيم العمل يقدم لنا فوراً المثال الأول عن الواقعة التالية : ما دام البشر موجودين في المجتمع الطبيعي ، اي مادام الانشقاق قائماً بين المصلحة الخاصة والمصلحة المشتركة ، اي ما دام النشاط غير مقسم اراديا بل طبيعياً ، فإن فعل الانسان بالذات يتحول في نظره الى قوة أجنبية تعارضة وتسترقه ، بالرغم من انها لا تهيمن عليه . وبالفعل ، ومن اللحظة التي يبدأ فيها توزيع العمل ، يكون لكل انسان قطاع من نشاط خاص به ومحدد ومفروض عليه ولا يستطيع الخروج منه . انه قناص او صياد ، او راع ، او ناقد نقدي^(٤) ، وعليه ان يبقى كذلك اذا كان لا يريد ان يفقد وسائل وجوده . في حين انه في المجتمع الشيوعي ، حيث لا يكون لكل انسان قطاع من النشاط خاص به ، بل يستطيع ان يتقن

(٤) اشارة ساخرة الى الهيجلين الشباب ومذهبهم في « النقد النقدي » .

تخصصه في الفرع الذي يحلو له ، يتولى المجتمع تنظيم الانتاج ويمكنني بالتالي من ان افعل اليوم هذا ، وغداً ذاك ، من ان أقص صباحاً ، وأصيد بعد الظهر ، وأمارس تربية الماشية مساءً ، وأقوم بالنقد بعد العشاء حسب رغبتى دون ان أصبح قناصاً او صياداً او ناقداً .

ان هذا التثبيت للنشاط الاجتماعي ، وهذا الترسخ لنتاجنا الخاص في قوة موضوعية تسيطر علينا ، تفلت من رقابتنا ، تخيب انتظاراتنا ، تبدد حساباتنا هباءً ، هو احدى اللحظات الرئيسية في التطور التاريخي حتى أيامنا هذه . وهذا التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية هو الذي يقود المصلحة الجماعية الى ان تأخذ بصفقتها دولة شكلاً مستقلاً ، منفصلاً عن المصالح الواقعية للفرد والمجموع والى ان تأخذ في الوقت نفسه وجه تشارك وهمي ، لكنه قائم دوماً على الاساس العيني للروابط الموجودة في كل تجمع عائلي وقبلي ، كروابط الدم واللغة وتقسيم العمل على نطاق واسع والمصالح الاخرى . وبين هذه المصالح نجد بوجه خاص ، كما سنبين ذلك فيما بعد ، مصالح الطبقات المحددة اصلاً بتقسيم العمل ، والتي تتمايز في كل تجمع من هذا النوع ، والتي تسيطر احداها على سائر الطبقات . وينجم عن ذلك ان جميع الصراعات داخل الدولة ، كالصراع بين الديموقراطية والارستقراطية والملكية ، والصراع من اجل حق الانتخاب ، الخ ، الخ ، ليست إلا الاشكال الوهمية التي تخاض باسمها الصراعات الفعلية بين مختلف الطبقات فيما بينها (وهذا ما لا ينبس حوله النظريون الالمانيون بكلمة واحدة ، بالرغم من اننا أشرنا لهم بهذا الصدد الى الطريق في « الحوليات الفرنسية - الالمانية » وفي « العائلة المقدسة ») . وينجم عن ذلك ايضاً ان كل طبقة تطمح الى السيطرة ، حتى ولو كانت سيطرتها تحتم إلغاء كل الشكل الاجتماعي القديم والسيطرة بوجه عام ، كما هي الحال بالنسبة الى البروليتاريا ، نقول ينجم اذن ان هذه الطبقة

ينبغي عليها أولاً ان تستولي على السلطة السياسية لتمثل بدورها مصلحتها الخاصة على انها شمولية ، وهذا شيء ، هي مرغمة عليه في الآونة الاولى . وعلى وجه التحديد لأن الافراد لا يبحثون الا عن مصلحتهم الخاصة – التي لا تتفق بالنسبة اليهم مع المصلحة الجماعية ، باعتبار ان ما هو شمولي ليس بعد كل شيء إلا شكلاً وهمياً من الجماعية – فإن هذه المصلحة الخاصة تصور على انها مصلحة « أجنبية » عنهم ، « مستقلة » عنهم ، مصلحة هي بدورها مصلحة « عامة » خاصة وخصوصية ، او يتوجب على الافراد ان يتواجهوا هم أنفسهم في هذا الخلاف كما هي الحال في الديمقراطية . وبالأصل ان المعركة العملية بين هذه المصالح الخاصة ، التي تصطدم باستمرار وفعلياً بالمصالح الجماعية والجماعية من قبيل الوهم ، تفرض ضرورة التدخل العملي للمصلحة « العامة » الوهمية وقيامها بدور اللجام تحت شكل الدولة .

ان القوة الاجتماعية ، اي القوة المنتجة المتضاعفة عدة اضعاف والتي تولد من تعاون افراد عدة في شروط تقسيم العمل ، لاتبدو لهؤلاء الافراد وكأنها قوتهم الخاصة الناجمة عن اتحادهم ، وذلك لأن هذا التعاون نفسه ليس ارادياً بل هو طبيعي . انها تبدو لهم على العكس كقوة اجنبية ، تقف خارجاً عنهم ، لا يعرفون من أين تأتي ولا الى أين تذهب ، ولا يعود بمقدورهم بالتالي السيطرة عليها ، بل هي تجتاز الآن ، بالعكس ، سلسلة خاصة من مراحل التطور ودرجاته مستقلة كل الاستقلال عن ارادة الانسانية ومسيرتها الى حد انها توجه هي نفسها في الحقيقة ارادة الانسانية هذه ومسيرتها . ان هذا « الاستلاب » ، حتى يظل مفهوماً من قبل الفلاسفة ، لا يمكن بالطبع ان يلغى الا بشرطين عمليين . فحتى يصبح قوة « لاتطاق » ، اي قوة تقوم الثورة ضدها « فمن الضروري ان يكون قد جعل من كتلة الانسانية كتلة « محرومة من الملكية » كلياً ، تعيش

في الوقت نفسه في تناقض مع العالم القائم على الغنى والثقافة ، وهما شيئان يفترضان كلاهما نمواً كبيراً للقوة المنتجة ، اي درجة مرتفعة من تطورها . وهذا التطور للقوى المنتجة (الذي يفترض مسبقا ان الوجود التجريبي الراهن للبشر يتحقق على مستوى التاريخ العالمي بدلاً من ان يتحقق على مستوى الحياة المحلية) ، نقول ان هذا التطور للقوى المنتجة هو ، من جهة اخرى ، شرط عملي مسبق لاغنى عنه البتة ، فبدونه تصبح الفاقة هي العامة ، ومع الحاجة يبرز من جديد الصراع من اجل ما هو ضروري وتتحم معاودة السقوط في نفس الورطة القديمة . كما أنه شرط عملي لاغنى عنه ، لأن علاقات الجنس البشري الشمولية ، لا يمكن ان يوطدها غير هذا التطور العالمي للقوى المنتجة ، ولأن هذا التطور من جهة اولى يولد ظاهر الكتلة « المحرومة من الملكية » في جميع البلدان في آن واحد (مزاحمة عالمية) ، ولأنه يجعل كل بلد من هذه البلدان مرتبطاً بتقلبات البلدان الأخرى ، ولأنه وضع اخيراً بشراً شموليين ، تاريخيين بصورة تجريبية ، مكان الأفراد الذين يعيشون على صعيد محلي . وبدون هذا : ١ - لن يمكن للشوعية ان توجد الا كظاهرة محلية . ٢ - لن يمكن لقوى العلاقات الانسانية نفسها ان تتطور كقوى شمولية ، وبالتالي كقوى لا تطاق ، وسيحكم عليها بأن تظل « ظروفًا » تستند الى الخرافات المحلية . ٣ - ان كل اتساع للعلاقات الانسانية سيلغي الشيوعية المحلية . ان الشيوعية غير ممكنة تجريبياً الا باعتبارها الفعل « المفاجيء » والمتواقت لشعوب مهيمنة ، وهذا ما يفترض بدوره تطوراً عاماً للقوة المنتجة وللعلاقات الشمولية الوثيقة الصلة بالشيوعية . والا كيف امكن للملكية ، على سبيل المثال ، ان يكون لها بعد كل شيء تاريخ ، وان تتخذ اشكالا متباينة ؟ كيف امكن للملكية العقارية ، على سبيل المثال ، ان تنتقل ، حسب الشروط المتباينة القائمة ، من التجزئة الى التمرکز

في أيدي البعض في فرنسا ، ومن التمر كز في أيدي البعض الى التجزئة في انكلترا ، كما هي الحال اليوم فعلياً ؟ او كيف امكن للتجارة ، التي تمثل بالأصل تبادل منتجات الأفراد والأمم المختلفة ولا شيء آخر ، كيف امكن لها ان تهيمن على العالم كله بعلاقة العرض والطلب - وهي علاقة ، حسبما يقول اقتصادي انكليزي ، تخلق فوق الأرض كالقدر في الآونة الغابرة وتوزع بيد غير منظورة السعادة والشقاء بين البشر ، وتشيد امبراطوريات وتقضي على امبراطوريات ، وتولد وتبيد شعوباً - في حين أنه عندما يلغى أساسها ، الملكية الخاصة ، ويتوطد التنظيم الشيوعي للانتاج الذي يلغي لدى الانسان الشعور بأنه يقف امام نتاجه الخاص وكأنه يقف امام شيء اجنبي ، تتبدد قوة علاقة العرض والطلب هباء ويستعيد البشر سلطتهم على التبادل والانتاج وعلى نمط سلوكهم ازاء بعضهم البعض .

ان الشيوعية ليست في نظرنا حالة ينبغي ان تخلق ، ليست مثلاً أعلى ينبغي ان يتعدل الواقع تبعاً له ، اننا نسمي شيوعية الحركة الوافعية التي تلغي الحالة الراهنة . وشروط هذه الحركة تنبع من اسس موجودة حالياً . وخلاصة القول ان كتلة الشغيلة العاديين - وهي قوة عمل منفصلة في مجموعها عن الرأسمال او عن اي نوع من انواع الاشباع المحدود - وبالتالي خسارة هذا العمل بالذات باعتباره مصدراً مأموناً للوجود بسبب المراحة ، وبصفة غير مؤقتة ، انما لها اساس مسبق هو السوق العالمية . فالبروليتاريا لا تستطيع اذن ان توجد الا على مستوى التاريخ الشمولي ، تماماً كما ان الشيوعية ، التي هي عمل البروليتاريا ، لا يمكن ان توجد البتة الا وجوداً « تاريخياً شمولياً » وجود تاريخي شمولي للأفراد ، وبعبارة اخرى ، وجود الافراد المرتبط مباشرة بالتاريخ الشمولي .

ان شكل العلاقات الانسانية ، المشروط بقوى الانتاج الموجودة في جميع

المراحل التاريخية التي تسبق مرحلتنا ، والشارط لها بدورها ، هو المجتمع البورجوازي الذي من شروطه المسبقة واسسه الجوهرية ، كما يتبين مما تقدم ، الاسرة البسيطة والاسرة المركبة ، اي ما يسمى بالقبيلة التي سبق ان قدمنا عنها تعريفات اكثر دقة . انه لمن الواضح اذن من الآن ان هذا المجتمع البورجوازي هو الموطن الحقيقي ، المسرح الحقيقي لكل تاريخ ، ونحن نرى الى أي حد كان التصور القديم للتاريخ عبثاً إذ أهمل العلاقات الواقعية واقتصر على الاحداث التاريخية والسياسية المدوية الكبرى . ان المجتمع البورجوازي يعانق مجموع علاقات الافراد المادية ضمن نطاق درجة محددة من تطور القوى المنتجة . انه يعانق مجموع الحياة التجارية والصناعية لمرحلة من المراحل ويتجاوز من هنا بالذات الدولة والأمة ، بالرغم من ان عليه ، على صعيد آخر ، ان يؤكّد نفسه في الخارج كقومية وان ينظم نفسه في الداخل كدولة . ان عبارة المجتمع البورجوازي ظهرت في القرن الثامن عشر ، عندما تحررت علاقات الملكية من المجتمع القديم والوسيطي . ان المجتمع البورجوازي لا يتطور كمجتمع بورجوازي إلا مع البورجوازية . إلا ان التنظيم الاجتماعي المولود مباشرة من الانتاج والتجارة ، والذي يشكل في كل الآونة اساس الدولة وباقي البنية الفوقية المثالية ، يظل يشار اليه تحت نفس الاسم .

- ٢ -

حول انتاج الوعي

الحق يقال ان واحدة من الوقائع القابلة للاثبات تجريبياً في التاريخ الماضي هي ان الافراد ، مع امتداد النشاط الى نطاق التاريخ الشمولي ، يزداد استرقاقهم

لقوة أجنبية عنهم - اضطهاد كانوا يعتبرونه احدى « نكرزات » ما يسمى بـ « روح العالم » - قوة تصبح عامة شاملة اكثر فأكثر ، وتتكشف عند التحليل الاخير عن انها **السوق العالمية** . لكن الشيء القابل للاثبات تجريبياً أيضاً ، هو ان هذه القوة ، العظيمة الغموض بالنسبة الى النظريين الالمان ، سوف تلغى عن طريق قلب الحالة الاجتماعية الراهنة ، عن طريق الثورة الشيوعية (سنتحدث عن ذلك فيما بعد) وعن طريق إلغاء الملكية الخاصة الذي هو شيء واحد وهذه الثورة . وآنذاك سوف يتحقق تحرر كل فرد على حدة بقدر ما يتحول التاريخ كلياً الى تاريخ عالمي . وواضح مما سبق ان الغنى الثقافي الحقيقي للفرد يرتبط تمام الارتباط بغنى علاقاته الواقعية . وانما بهذه الطريقة وحدها سيتحرر كل فرد من مختلف حدوده القومية والمحلية ، وسيعيش على صلة عملية مع انتاج العالم بأسره (بما فيه الانتاج الثقافي) ، وسيجد نفسه في وضع يستطيع معه ان يتوصل الى القدرة على التمتع بانتاج العالم بأسره في ميادينه كافة (ابداعات البشر) . ان التبعية الشمولية ، هذا الشكل الطبيعي من تعاون الافراد على **مستوى التاريخ العالمي** ، تتحول عن طريق هذه الثورة الشيوعية الى رقابة وسيطرة واعية على هذه القوى التي ولدها تأثير البشر المتبادل على بعضهم البعض والتي فرضت عليهم حتى الآن كما لو انها قوى اجنبية تماماً وسيطرت عليهم . ان هذا التصور يمكن ان يفهم بدوره بطريقة نظرية مجردة ومثالية ، اي خيالية ووهمية ، باعتباره « توالد النوع ذاتياً » (« المجتمع باعتباره ذاتاً ») ، ويمكن بالتالي تصور السلسلة المتتابعة من الأفراد المقيمين علاقات فيما بينهم على انها فرد واحد يحقق سر توالده من ذاته . اننا نرى هنا ان الافراد يخلقون حقاً بعضهم البعض بالمعنى المادي والمعنوي ، لكنهم لا يخلقون انفسهم بانفسهم ، لا حسب نظرية القديس برونو التي لا معنى لها ، ولا حسب نظرية « الاوحد » ، نظرية

الانسان « الذي يصنع نفسه بنفسه » .

ان اساس هذا التصور للتاريخ هو اذن تطور صيرورة الانتاج الواقعية ، وهذا انطلاقاً من الانتاج المادي للحياة المباشرة . انه يتصور شكل العلاقات الانسانية بانه مرتبط بنمط الانتاج هذا ومولدمنه ، اقصد المجتمع البورجوازي في مراحل المختلفة باعتباره اساساً لكل التاريخ ، الشيء الذي يقوم على تصور هذا المجتمع من خلال عمله كدولة ، وعلى تفسير مختلف الانتاجات النظرية واشكال الوعي ، من دين وفلسفة واخلاق الخ ، بهذا المجتمع ، وعلى تتبع تكوينه بدءاً من انتاجاته ، وهذا ما يسمح بالطبع بتصوير الشيء في كليته (وبدراسة التأثير المتبادل ايضاً لهذه المظاهر المختلفة) . ان هذا التصور غير مرغى ، كالتصور المثالي للتاريخ ، على البحث عن مقولة في كل مرحلة على حدة ، بل يظل واقفاً باستمرار فوق ارض التاريخ الواقعية . انه لا يفسر الممارسة تبعاً للفكرة ، بل يفسر تكوين الافكار تبعاً للممارسة المادية . وهو يتوصل بالتالي الى هذه النتيجة التي تنص على ان جميع اشكال الوعي ونتاجاته يمكن ان تقرر لا بفضل النقد الفكري ، عن طريق الارجاع الى « وعي الذات » او التحويل الى « اشباح » والى « اطياف » والى « اوهام مجنونة » الخ ، انما فقط عن طريق القلب العملي للعلاقات الاجتماعية العينية التي ولدت منها هذه الترهات المثالية . ليس النقد هو القوة المحركة للتاريخ ، للدين ، للفلسفة ، ولكل نظرية اخرى ، بل الثورة . ان هذا التصور يبين لنا ان غاية التاريخ ليست في ان ينحل الى « وعي الذات » باعتباره « روح الروح » ، بل في ان تتجلى في كل مرحلة نتيجة مادية ، كمية من القوى المنتجة ، علاقة مع الطبيعة وبين الافراد مخلوقة تاريخياً ومنقولة الى كل جيل من قبل الجيل السابق ، كتلة من قوى الانتاج ورؤوس الاموال والظروف ، يعدها الجيل الجديد من جهة اولى ، لكنها تملئ

عليه من الجهة الثانية شروط وجوده الخاصة ، وتفرض عليه تطورا محددًا ،
طابعا نوعيا . وعلى هذا فان الظروف تصنع البشر بقدر ما ان البشر يصنعون
الظروف . وهذه الكمية ، من قوى الانتاج ورؤوس الاموال واشكال
العلاقات الاجتماعية ، التي يلقاها كل فرد وكل جيل كمعطيات قائمة ، هي
الاساس العيني لما تصوره الفلاسفة على انه « جوهر » و « ماهية الانسان » ،
لما مجدوه ولما حاربوه ، اساس عيني لا يلغي مفعوله وتأثيره على تطور البشر
كون هؤلاء الفلاسفة قد تمردوا عليه باسم « وعي الذات » و « الاوحد » . وهذه
الشروط الحياتية ، التي تجدها جاهزة الاجيال المختلفة ، هي التي تحدد ايضا ما
اذا كانت الهزة الثورية ، التي تحدث دوريا في التاريخ ، قوية او غير قوية بما فيه
الكفاية للاطاحة باسس كل ماهو موجود . ان العناصر المادية لانقلاب شامل
هي ، من جهة اولى ، القوى المنتجة الموجودة ، ومن الجهة الثانية تكوين جمهور
ثوري يقوم بالثورة ، لاضد شروط المجتمع الماضي الخصوصية فحسب ، بل
ايضاً ضد « انتاج الحياة » السابقة نفسها ، ضد « مجموع النشاط » الذي هو اساسها .
واذا لم تكن هذه الشروط متوفرة ، فلا اهمية البتة بالنسبة الى التطور العملي
ان تكون « فكرة » هذا الانقلاب قد سبق التعبير عنها الف مرة . . . كما يثبت
ذلك تاريخ الشيوعية .

ان كل تصور تاريخي حتى الان قد ترك جانبا ، وبصورة كلية احيانا ، هذا
الاساس الواقعي للتاريخ ، او اعتبره شيئا ثانويا ، ليس له من علاقة بسير التاريخ .
وعلى هذا ، فقد افترض دوما ان التاريخ يجب ان يكتب وفق معيار يحتمل
مكانه خارجا عنه . ان الانتاج الواقعي للحياة يظهر في بداية التاريخ ، في حين
ان ماهو تاريخي صرف يبدو منفصلا عن الحياة العادية ، يبدو فائقا وفوق ارضي .
ومن هنا فان العلاقات بين البشر والطبيعة تستبعد من التاريخ ، وهذا ما يولد

التعارض بين الطبيعة والتاريخ . وبالتالي لم يستطع هذا التصور ان يرى في التاريخ الا الاحداث التاريخية والسياسية الكبرى ، كالصراعات الدينية وسائر الصراعات النظرية ، وكانت عليه بوجه خاص ان يشاطر كل عصر تاريخي وهم هذا العصر . لنفترض ان عصرا ما يتخيل نفسه محمدا بدوافع « سياسية » او « دينية » صرف ، بالرغم من ان « السياسة » و « الدين » ليسا الاشكاليين من اشكال دوافعه الحقيقية : ان مؤرخ هذا العصر يقبل في مثل هذه الحال بهذا الرأي . ان « التخيل » و « التصور » الذين يكونه هؤلاء البشر المحددون عن ممارستهم الواقعية ، يتحولان الى تلك القوة الفعالة الحاسمة التي تسيطر على ممارسة هؤلاء البشر وتحددها . واذا كان الشكل البدائي الذي يتبدى تحته تقسيم العمل لدى الهنود ولدى المصريين يخلق لدى هذين الشعبين نظام الطوائف في دولتهما ودينهما ، فان المؤرخ يعتقد ان نظام الطوائف هو القوة التي ولدت ذلك الشكل الاجتماعي البدائي . وفي حين ان الفرنسيين والانكليز يقفون على الاقل عند الوهم السياسي ، الذي يظل اقرب الاوهام الى الواقع ، الا ان الالمان يتحركون في ميدان « الفكر المحض » ويجعلون من الوهم الديني القوة المحركة للتاريخ . ان فلسفة هيغل عن التاريخ هي آخر تعبير متمسك ، مدفوع الى اقصى حدود « صفاء تعبيره » ، عن كل تلك الطريقة التي اعتاد الالمان ان يكتبوا بها التاريخ ، والتي لا تولي اهتمامها المصالح الواقعية ، ولا حتى المصالح السياسية ، بل فقط الافكار الخالصة . وهذا التاريخ لا يمكن آنذاك الا ان يبدو للقديس برونو وكأنه سلسلة من « افكار » تلتهم احداها الباقيات وتغرق نهائيا في « وعي الذات » كما ان سير التاريخ هذا لا بد ان يبدو بصورة اكثر منطقية ايضاً ، للقديس شتيرنر الذي لا يعرف

شيئا عن كل التاريخ الواقعي، وكأنه محض تاريخ « فرسان » ولصوص واشباح^(١) لا يتوصل صاحبنا بالطبع الى الافلات من رؤاهم الا بواسطة « الزندقة ». ان هذا التصور لديني حقا ، ويفترض ان الانسان الديني هو الانسان البدائي الذي ينطلق منه التاريخ كله ، ويستبدل في تخيله الانتاج الواقعي لوسائل العيش وللحياة نفسها بانتاج ديني لاشياء متخيلة . ان كل هذا التصور للتاريخ، وكذلك انحلاله وما ينجم عنه من وساوس وشكوك ، ليس الا قضية قوموية خالصة خاصة بالالمان وحدهم ، وليس لها الا فائدة محلية بالنسبة الى المانيا وحدها ، وعلى سبيل المثال كتلك المسألة الهامة التي عولجت مرارا عدة مؤخرا حول معرفة كيفية الانتقال بصورة صحيحة من « ملكوت الله الى ملكوت البشر » كما لو أن « ملكوت الله » قد وجد قط في غير خيال البشر ، وكما لو ان هؤلاء السادة الجهابذة لا يعيشون بلا انقطاع ، ومن غير ان ينتابهم الشك ، في « ملكوت البشر » الذين يبحثون الآن عن الطريق المؤدية اليه ، وكما لو ان هذا التلهي العلمي ذلك لانه ليس اكثر من ذلك - الذي يوفره تفسير غرابة هذا البناء النظري في الغيوم لا يكمن على العكس في اظهار كيفية ولادة هذا البناء من العلاقات الارضية الواقعية . وبصورة عامة نقول ان المسألة لدى هؤلاء الالمان هي باستمرار ان يحلوا اللامعنى الموجود في هوس ما آخر ، اي ان يزعموا ان هذا اللامعنى كله له باختصار معنى خاص يجب اكتشافه في حين ان المسألة كلها لاتعدو ان تكون تفسير هذه اللفظية النظرية بالعلاقات الواقعية القائمة . ان الحل العملي الحقيقي لهذه اللفظية ، اي نحو هذه التصورات من وعي البشر ، لن يتحقق ، ونحن نكرر ذلك ، الا عن طريق تبديل الظروف

(١) كتب مار كس في العمود الايمن : ان الطريقة التي يقال انها موضوعية في كتابة التاريخ تقوم بالضبط على تصور العلاقات التاريخية منفصلة عن النشاط . طريقة ذات طابع رجعي .

لا عن طريق الاستدلالات النظرية . ان هذه التصورات النظرية غير موجودة بالنسبة الى كتلة البشر ، اي بالنسبة الى البروليتاريا ، وهي بالتالي بغير حاجة الى الحل بالنسبة الى هذه الكتلة ، واذا كانت هذه الكتلة قد عرفت مرة بعضاً من هذه التصورات النظرية فان الظروف قد حلتها منذ زمن بعيد .

ان الطابع القومي الصرف لهذه المسائل وحلولها يتجلى ايضاً في ان هؤلاء النظرين يعتقدون جدياً بان هذيانا الفكر مثل « الانسان - الله » و « الانسان » الخ ، كانت على رأس مختلف العصور التاريخية . بل ان القديس برونو يذهب الى حد التأكيد بأن « النقد والنقاد هم وحدهم الذين صنعوا التاريخ » ، وهذا من حيث انهم عندما ينهمكون في الانشاءات التاريخية ، يقفزون بكل سرعة فوق الماضي كله وينتقلون من « الحضارة المونغولية » الى التاريخ « الغني فعلاً بالمضمون » ، اي الى تاريخ « حوليات هال » و « الحوليات » الالمانية والى تاريخ انحلال المدرسة الهيغلية الى مشاجرة عامة . اما سائر الامم وسائر الاحداث الواقعية فمnesia ، ومسرح العالم مقتصر على معرض كتب لايزغوع على المساجلات المتبادلة بين « النقد » و « الانسان » و « الأوحاد » . وحينما يحدث للنظرية ان تعالج موضوعات تاريخية حقا ، كالقرن الثامن عشر على سبيل المثال ، فانهم لا يقدمون الا تاريخ التصورات ، المفصول عن الوقائع وعن التطورات العملية التي هي اساس هذه التصورات ، وعلاوة على ذلك ، فانهم لا يقدمون هذا التاريخ الا بغرض تصوير العصر المذكور على انه مرحلة اولى ناقصة ، على انه البشير المحدود بعد عن العصر التاريخي الحقيقي ، اي عصر صراع الفلاسفة الالمان بين ١٨٤٠ و ١٨٤٤ . ان الهدف اذن هو كتابة تاريخ الماضي حتى يشع بمزيد من الألق مجد شخص ليس بتاريخه ومجد تخيلاته ، وهذا الهدف يتناسب مع عدم ذكر الاحداث التاريخية فعلاً ، ولا حتى التدخلات التاريخية فعلاً للسياسة

في التاريخ ، والتعويض عن ذلك بتقديم قصة لاتستند الى اي دراسة جدية ،
انما تستند الى انشاءات وشائعات ادبية ، كما فعل القديس برونو في تاريخه المنسي الآن
عن القرن الثامن عشر . ان عطاري الفكر هؤلاء ، بكل فخفختهم و صلفهم ،
والذين يحسبون انفسهم فوق كل فكرة قومية مسبقة ، هم عمليا اكثر اغراقا في
القومية من رواد مقاهي الجعة الذين يملون كبورجوازيين صغار بالوحدة
الالمانية . انهم ينكرون كل صفة تاريخية لأعمال الشعوب الأخرى ، ويعيشون
في المانيا وانظارهم موجهة الى المانيا ومن اجل المانيا ، ويحولون « اغنية الراين »
الى نشيد روحي ، ويغزون الالزاس واللورين بنهبهم الفلسفة الفرنسية بدلا من
نهب الدولة الفرنسية ، ويجرمونهم افكاراً فرنسية بدلاً من جرمنة مقاطعات
فرنسية . والسيد فينيداي يأخذ وجه كاتب كوسموبولوتي الى جانب القديس
برونو والقديس ماكس الذين ينادون بهيمنة المانيا عن طريق هيمنة النظرية .

ونحن نتبين أيضاً ، بعد هذه المناقشات ، كم يغتر فيورباخ حين يعلن في
« مجلة ويغاند الفصلية » (١٨٤٥ - المجلة الثاني) انه شيوعي بفضل صفة « الانسان
الجماعي » ويتحول الى مسند لـ « الانسان » ، معتقداً بذلك انه يستطيع ان يحول
من جديد الى مجرد مقولة بسيطة لفظة الشيوعي التي تشير ، في العالم الراهن ، الى
المنتمي الى حزب ثوري محدد . ان كل استدلال فيورباخ فيما يتعلق بالعلاقات
المتبادلة بين البشر يهدف فقط الى البرهنة على ان البشر بحاجة الى بعضهم البعض
وان الحال كانت هكذا دوماً . انه يريد ان يؤسس الوعي على هذه الواقعة ، ولا
يريد بالتالي ، على غرار سائر النظريين ، الا ان يخلق وعياً صحيحاً يستند الى
واقعة قائمة ، في حين ان هدف الشيوعي الحقيقي هو قلب هذا النظام القائم . ونحن
نعترف على كل حال تمام الاعتراف بأن فيورباخ ، في جهوده لتوليد الوعي من
هذه الواقعة على وجه التحديد ، يقطع ابعد شوط يمكن لنظري ان يقطعه دون

ان يكف عن ان يكون نظرياً وفلسفياً . لكن مما له دلالة ان يكون صاحبانا القديس برونو والقديس ماكس قد أحلا فوراً تصور فيورباخ عن الشيوعي محل الشيوعي الواقعي ، وهما يفعلان ذلك جزئياً حتى يتمكننا من محاربة الشيوعية باعتبارها « فكر الفكر » ، باعتبارها مقولة فلسفية ، باعتبارها خصماً من نفس مستواهما – والقديس برونو يفعل ذلك من جانبه لمصالح نفعية علاوة على ذلك . وكمثال على هذا الاعتراف بما هو موجود وعلى سوء معرفته في آن واحد ، وهما اعتراف وسوء معرفة ما يزال فيورباخ يشاطر خصومنا اياهما ، لتذكر ذلك المقطع من « فلسفة المستقبل » الذي يبين فيه ان كينونة الشيء او الانسان هي أيضاً ماهيته ، وان شروط وجود مخلوق حيواني او انساني ونمط حياتها ونشاطها المحددين ، هي تلك التي تشعر فيها « ماهيته » بالرضى . وواضح من هذا ان كل استثناء مفهوم على انه صدفة تعيسة ، شذوذ لا يمكن تبديله . وعلى هذا واذا كان ملايين البروليتاريين لا يشعرون البتة بالرضى عن شروط حياتهم ، واذا كانت « كينونتهم » [تناقض « ماهيتهم » ، فهذا بلاريب شذوذ ، لا صدفة تعيسة . وانها لواقعة تاريخية ان يكون فيورباخ ، المستند الى علاقات اجتماعية محددة ، قد اقتصر فقط على ملاحظة هذه الواقعة . انه يؤول مجرد تأويل العالم المحسوس القائم ، ويسلك تجاهه سلوك النظري في حين ان المسألة ^(١) في الواقع بالنسبة الى **المادي العملي** ، اي الى **الشيوعي** ، هي احداث الثورة في العالم القائم ومهاجمة حالة الاشياء كما وجدها وتبديلها عملياً . واذا كنا نجد احياناً لدى فيورباخ وجهات نظر من هذا الطراز ، فإنها لا تعدو ان تكون اكثر من تحسسات معزولة وليس لها من تأثير على كل تصوره العام حتى نستطيع ان نجد فيها هنا

(١) المقطع الموضوع بين هلالين كبيرين ساقط من المخطوط ، ومقدر هنا

تقديراً .

« المترجم »

شيئاً آخر غير بذور قابلة للنمو . ان « تصور » العالم المحسوس عند فيورباخ يقتصر ، من جهة اولى ، على مجرد تأمل هذا العالم ، ومن الجهة الثانية على مجرد الاحساس . انه يقول « الانسان » بدلاً من ان يقول « البشر التاريخيين الواقعيين » . و « الانسان » هو في الواقع « الالماني » . وفي الحالة الاولى ، في تأمل العالم المحسوس ، يصطدم فيورباخ بالضرورة بأشياء متناقضة مع وعيه واحساسه ، تعكس انسجام جميع اجزاء العالم المحسوس الذي افترضه مسبقاً ، وبخاصة انسجام الانسان والطبيعة^(١) . ولتجنب هذه الاشياء يجد نفسه مضطراً الى الالتجاء الى طريقة مزدوجة في الرؤية ، بين طريقة في الرؤية دنيوية لا تدرك إلا « ما هو مرئي للعين المجردة » وبين طريقة في الرؤية اكثر سمواً ، طريقة فلسفية ، تدرك « ماهية الاشياء الحقيقية » . انه لا يرى ان العالم المحسوس الذي يحيط به ليس شيئاً معطى مباشرة من الازل ومماثلاً لذاته بلا انقطاع ، بل هو نتاج الصناعة وحالة المجتمع ، نتيجة نشاط سلسلة كاملة من الاجيال ، ينهض كل جيل منها على اكتاف الجيل السابق ، ويحسن صناعته وتجارته ويعدل نظامه الاجتماعي تبعاً لتبدل الحاجات . ان أبسط اشياء « اليقين المحسوس » ليست معطاة لفورباخ الا بواسطة التطور الاجتماعي والصناعة والتبادل التجاري . اننا نعرف ان شجرة الكرز ، كسائر الاشجار المثمرة تقريباً ، قد نقلت الى مناطقنا المناخية عن طريق التجارة منذ بضعة قرون لا اكثر ، وهي بالتالي لم تعط

(١) ملاحظة : ان خطأ فيورباخ لا يكمن في كونه يلحق ما هو مرئي للعين المجردة ، **الظاهر المحسوس** ، بالواقع المحسوس الملاحظ بفضل تفحص اعمق لحالة الاشياء ، بل يكمن ، على العكس ، في كونه لا يستطيع ، عند التحليل الاخير ، ان يدرك مادية الاشياء بدون ان ينظر اليها بـ « العينين » ، اي عبر « نظارات » الفيلسوف .

لـ « يقين فيورباخ المحسوس » الا بفضل ذلك العمل الذي قام به مجتمع محدد في عصر محدد . وبالأصل ، ان كل مشكلة فلسفية من مشكلات الحس العميق تنحل بكل بساطة في واقعة تجريبية كما سنتبين ذلك فيما بعد بصورة اوضح ، من خلال هذا التصور الذي يرى الاشياء كما هي فعلاً وكما حدثت فعلاً . لناخذ على سبيل المثال تلك المسألة الهامة ، مسألة العلاقات بين الانسان والطبيعة ، او حتى كما يقول لنا برونو في الصفحة ١١٠ (١) ، « التناقضات في الطبيعة وفي التاريخ » ، كما لو اننا ههنا امام « شيئين » منفصلين ، كما لو ان الانسان غير موجود باستمرار تجاه طبيعة هي تاريخية وتاريخ هو طبيعي) . ان هذه المسألة ، التي ولدت عنها جميع « الآثار التي لا غور لعظمتها » عن « الجوهر » و « وعي الذات » ، تنقلص من نفسها الى تفهم واقعة ان « وحدة الانسان مع الطبيعة » ، تلك الواقعة التي عرفت شهرة كبيرة ، قد تجلت في كل الازمان في الصناعة ، وتبدت بصور مختلفة في كل عصر حسب درجة تطور الصناعة ، وان الشيء نفسه ينطبق على « صراع » الانسان ضد الطبيعة ، الى ان تطورت قوى هذا الانسان المنتجة على اساس مناسب . والصناعة والتجارة ، الانتاج وتبادل الحاجات الحيوية ، تشترط من جانبها التوزيع ، وبنية مختلف الطبقات الاجتماعية ، لتصبح مشروطة بدورها بهذا التوزيع وهذه البنية من خلال غمط عملها . ولهذا فإن فيورباخ لا يرى في مانشستر على سبيل المثال ، الا معامل وآلات حيث لم يكن هناك ، قبل قرن من الزمن ، سوى مغازل وأنوال ، ولا يكتشف إلا مراعي ومستنقعات في الريف الروماني حيث ما كان ليجد في أيام اوغست سوى كروم وفيلات الرأسماليين الرومانيين . ان فيورباخ يتكلم بشكل خاص عن تصور علم الطبيعة ويتعرض لأسرار لا تتكشف الا لعين الفيزيائي والكيميائي وحدهما . لكن

(١) برونو بووير - مميزات لويس فيورباخ - (مجلة ويغاندالفصلية ١٨٤٥)

اين كان سيكون علم الطبيعة لولا التجارة والصناعة ؟ وحتى علم الطبيعة الذي يقال عنه انه « صرف » ، ألا يتلقى هدفه ومواده من التجارة والصناعة وحدهما ، من نشاط البشر المادي ؟ وهذا النشاط ، هذا العمل ، هذا الخلق المادي المتواصل الذي يقوم به البشر ، وبكلمة واحدة هذا الانتاج ، هو اساس كل العالم المحسوس كما هو موجود في أيامنا ، والبرهان على ذلك انه لو توقف ، ولو سنة واحدة ، لما وجد فيورباخ تبديلاً ضخماً في العالم الطبيعي فحسب ، بل لشكايضاً وبسرعة كبيرة من خسارة العالم الانساني كله ومعه قدرته الخاصة على التأمل ، إن لم نقل وجوده بالذات . وبالطبع هذا لا ينال من شأن اولوية الطبيعة الخارجية ، وهذا كله لا يمكن بالتأكيد ان ينطبق على البشر الاوائل الناتجين بطريق الولادة التلقائية . لكن هذا التمييز لا معنى له إلا بقدر ما يعتبر الانسان متميزاً عن الطبيعة . وعلى كل ، فإن تلك الطبيعة التي تسبق تاريخ البشر ليست البتة الطبيعة التي يعيش فيها فيورباخ . ولا هي تلك الطبيعة التي لم تعد موجودة في أيامنا هذه في اي مكان ، اللهم إلا ربما في بعض الجزر المرجانية الاوسترالية الحديثة التكوين ، والتي ليست موجودة هي الاخرى بالتالي بالنسبة الى فيورباخ .

ان ميزة فيورباخ الكبيرة على الماديين « الخالص » ، لنعترف بذلك ، هي ادراكه ان الانسان هو ايضاً « شيء محسوس » . لكنه عدا ذلك ، ولأنه لا يفهمه إلا كـ « شيء محسوس » لا كـ « نشاط محسوس » ، فهو هنا ايضاً يقف عند حدود النظرية ولا يدرك البشر من خلال سياقهم الاجتماعي المحدد ، من خلال شروط حياتهم المحددة التي جعلت منهم ما هم كائنون عليه . انه لا يصل أبداً الى البشر الذين يعيشون ويعملون فعلاً ، بل يقف عند تجريد معين ، « الانسان » ولا يتوصل الى تعرف الانسان « الواقعي » ، الفرد ، بلحمه وعظمه « إلا من خلال الاحساس ، وبعبارة اخرى ، انه لا يعرف من « علاقات انسانية » بين

« الانسان والانسان » غير الحب والصدقة اللذين يضفي عليهما علاوة على ذلك طابعاً مثالياً . انه لا يقوم بنقد شروط الحياة الراهنة . انه لا يتوصل اذن أبداً الى فهم العالم المحسوس على انه مجموع النشاط الحي والمادي للأفراد الذين يؤلفونه . وحين يرى ، على سبيل المثال ، بدلاً من بشر أصحاء الجسم ، عصابة من الجائعين المسلوطين والمرهقين والمسلولين ، يضطر الى الاحتفاء في « تصور الاشياء السامي » ، في « تحقيق المساواة المثالية في النوع » . وبالتالي يعاود السقوط في المثالية ، وهذا على وجه التحديد حيث يرى المادي الشيوعي ضرورة وشرط تحول جذري في الصناعة والبنية الاجتماعية على حد سواء .

ان فيورباخ ، بقدر ما هو مادي ، لا يولي أهمية لتدخل التاريخ ، وهو ليس بمادي ، وذلك بقدر ما لا يأخذ التاريخ بعين الاعتبار . ان التاريخ والمذهب المادي منفصلان لديه انفصلاً كاملاً ، وهذا ما يتفسر بالأصل بما سبق .

ان التاريخ ليس شيئاً آخر سوى تتابع مختلف الأجيال التي يستغل كل جيل منها المواد ورؤوس الأموال والقوى المنتجة التي انتقلت إليه من كل الأجيال السابقة . ومن هنا فإن كل جيل يتابع ، من جهة ، النشاط المنقول إليه ، لكن في ظروف طرأ عليها تحول جذري ، ويعدل ، من الجهة الثانية ، الظروف القديمة بنشاط مختلف جذرياً ، وهذا ما يتم تشويهه عن طريق التأمل النظري الى حد ان التاريخ الحديث يصبح هدف التاريخ السابق . وهكذا يعتبر ان أساس اكتشاف اميركا على سبيل المثال هو ان هدفه كان مساعدة الثورة الفرنسية على الانفجار ، ومن هنا يتلقى التاريخ أهدافه الخصوصية ويصبح « شخصاً الى جانب أشخاص آخرين » (نعني « وعي الذات ، والنقد ، والاوحد » الخ) ، في حين ان ما يشار اليه تحت مصطلحات « اتجاه » ، و « هدف » ، و « بذرة » و « فكرة » التاريخ الماضي ليس شيئاً آخر سوى تجريد للتاريخ اللاحق ، تجريد

للتأثير الفعال الذي يمارسه التاريخ الماضي على التاريخ القريب . والحال انه كلما تعاظمت الدوائر الفردية ، التي يؤثر بعضها على بعض ، في مجرى هذا التطور ، وكلما اضمحلت العزلة البدائية للأمم الفردية بتأثير نمط الانتاج المتقدم ، وماينجم عنه تلقائياً من تداول في العمل وتقسيمه بين الأمم ، تحول التاريخ الى تاريخ عالمي . بحيث انه اذا ما اخترعت في انكلترا على سبيل المثال آلة تسلب من آلاف الشغيلة في الهند وفي الصين قوتهم ، وتقلب كل شكل وجود هاتين الامبراطوريتين ، فإن هذا الاختراع يصبح واقعة من وقائع التاريخ العالمي . وبهذه الطريقة نفسها أثبت السكر والبن أهميتهما بالنسبة الى التاريخ العالمي في القرن التاسع عشر ، وذلك عندما ادت ندرة هذين النتاجين ، التي كانت نتيجة حصار نابليون القاري ، الى تمرد الالمان على نابليون ، وأصبحت بالتالي الاساس العيني لحروب التحرير المجيدة في عام ١٨١٣ . وينجم عن ذلك ان تحول التاريخ هذا الى تاريخ عالمي ليس محض واقعة مجردة من وقائع « وعي الذات » أو «روح العالم » او اي شبح ميتافيزيقي آخر ، بل هو عمل مادي صرف يمكن التحقق منه بصورة تجريبية ، عمل يقدم كل فرد الدليل عنه عندما يأكل ويشرب ويلبس .

إن أفكار الطبقة السائدة هي أيضاً الأفكار السائدة في كل عصر ، وبعبارة أخرى ، إن الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع هي أيضاً القوة الروحية السائدة . والطبقة التي تملك وسائل الانتاج المادي تكون مالكة ايضاً لوسائل الانتاج الفكري ، بحيث ان افكار الذين لا يملكون وسائل الانتاج الفكري تكون خاضعة ايضاً لهذه الطبقة السائدة . ان الأفكار السائدة ليست شيئاً آخر سوى التعبير المثالي عن العلاقات المادية السائدة ، انها هذه العلاقات المادية السائدة مفهومة تحت شكل أفكار ، اي هي التعبير عن العلاقات التي تجعل من الطبقة طبقة سائدة . وبعبارة اخرى ، انها افكار سيادتها . والافراد

الذين يؤلفون الطبقة السائدة يملكون في ما يملكون وعياً ، وهم بالتالي يفكرون .
وبقدر ما يسودون كطبقة ويحددون عصراً تاريخياً بكل اتساعه ، فمن البديهي
بالتالي ان يسود هؤلاء الأفراد من خلال كل امتداد طبقتهم ، وأن يسودوا ، في
جملة أشكال سيادتهم ، ككائنات مفكرة ، كمنتجي أفكار ، وأن ينظموا
إنتاج أفكار عصرهم وتوزيعها . وأفكارهم هي بالتالي افكار عصرهم السائدة .
لنأخذ على سبيل المثال زمناً وبلداً تتخاضم فيها القوة الملكية والارستقراطية
والبورجوازية على السلطة ، وبالتالي تكون فيها هذه السلطة موزعة . في مثل
هذه الحال يتضح ان الفكر السائد هو مذهب تقسيم السلطات الذي يعتبر آنذاك
« سنة ابدية » . وهكذا نجد هنا انفسنا من جديد امام تقسيم العمل الذي
صادفناه سابقاً باعتباره احدى قوى التاريخ الرئيسية . وهو يتجلى ايضاً لدى
الطبقة السائدة كتقسيم بين العمل الفكري والعمل المادي ، بحيث يكون امامنا
فريقان من الافراد داخل هذه الطبقة نفسها . ان فئة منهم ستضم مفكري هذه
الطبقة ، الايديولوجيين الفعالين ، القادرين على الارتفاع الى مستوى النظرية ،
الذين يكسبون أود حياتهم الرئيسي من إنشاء الوهم الذي تكونه هذه الطبقة عن
نفسها ، في حين ان الآخرين سيكون لهم موقف اكثر سلبية ، موقف التلقي
لهذه الأفكار وهذه الأوهام ، لأنهم فعلاً الأعضاء الفعالون في هذه الطبقة ، وليس
لديهم متسع من الوقت ليكونوا اوهاماً وأفكاراً عن أشخاصهم . وهذا الانشقاق
داخل هذه الطبقة قد يؤدي أيضاً الى نوع من تعارض ونوع من عدا بين الفئتين
المتواجهتين . لكن ما إن يقع صدام عملي تتعرض فيه الطبقة بكاملها للتهديد ،
حتى يسقط هذا التعارض من تلقاء نفسه ، بينما يتبدد وهم الاعتقاد بأن الأفكار
السائدة قد لا تكون أفكار الطبقة السائدة ، وبأن لها سلطة متميزة عن سلطة
هذه الطبقة . ان وجود أفكار ثورية في عصر محدد يفترض بالأساس وجود

طبقة ثورية ، ولقد سبق ان قلنا كل ما ينبغي قوله عن الشروط المطلوبة لولادة مثل هذه الطبقة .

لنقبل بأن طريقة فهم سير التاريخ تقتضي ان تفصل أفكار الطبقة السائدة عن هذه الطبقة السائدة نفسها ، وان تعتبر أفكاراً مستقلة . ولنفترض بأننا لا نولي اهتمامنا إلا واقعة وحيدة هي كون هذه الأفكار او تلك قد سادت في عصر معين ، دون ان نهتم لشروط انتاج هذه الافكار ولا لمنتجها ، اي مستثنين الأفراد والظروف العالمية الذين هم أساس هذه الأفكار . اذا افترضنا هذا ، فإننا سنتوصل الى القول انه في الزمن الذي كانت فيه السيادة للاستقرائية ، على سبيل المثال ، كانت المفاهيم السائدة هي مفاهيم الشرف والوفاء الخ ، وانه في الزمن الذي كانت فيه السيادة للبورجوازية ، كانت المفاهيم السائدة هي مفاهيم الحرية والمساواة الخ . وهذا ما تتصوره الطبقة السائدة نفسها في مجموعها . ان هذا التصور للتاريخ ، المشترك بين جميع المؤرخين ، وبخاصة منذ القرن الثامن عشر ، سيصطدم بالضرورة بظاهرة ان الافكار المسيطرة تزداد تجريداً اكثر فأكثر ، اي انها تأخذ اكثر فأكثر شكل الشمول . وبالفعل ، ان كل طبقة جديدة تأخذ مكان الطبقة التي كانت سائدة قبلها تكون مرغمة ، ولو لمجرد الوصول الى هدفها ، على تمثيل مصلحتها على انها المصلحة المشتركة لكل أعضاء المجتمع ، او اذا شئنا ان نعبر عن الأشياء على صعيد الأفكار قلنا : ان هذه الطبقة تكون مرغمة على اعطاء أفكارها شكل الشمول ، على تصويرها بأنها الوحيدة المعقولة ، الوحيدة المقبولة عالمياً . والطبقة الثورية ، لمجرد انها تواجه طبقة أخرى ، تتصور نفسها دفعة واحدة لا على انها طبقة ، بل على انها تمثل المجتمع قاطبة ، وتبدو كأنها كتلة المجتمع الكاملة في وجه الطبقة السائدة المفردة . وهذا أمر ممكن لها لأن مصلحتها تكون في البداية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة المشتركة لسائر الطبقات غير السائدة ، ولأن هذه المصلحة لم تستطع بعد ، تحت ضغط الظروف السابقة ، ان تطور نفسها باعتبارها المصلحة الخاصة بطبقة خاصة . ومن هنا فإن انتصار هذه الطبقة مفيد أيضاً للكثيرين من أفراد سائر الطبقات التي

لا تتوصل الى السيطرة . الا انه مفيد بقدر ما يتيح لهؤلاء الافراد الدخول الى حظيرة الطبقة السائدة فالبورجوازية الفرنسية حين أطاحت بسيطرة الارستقراطية ، سمحت من هنا بالذات للكثير من البروليتاريين بالارتفاع فوق البروليتاريا ، لكن فقط من حيث أنهم أصبحوا هم أنفسهم بورجوازيين . ان كل طبقة جديدة لا تقيم اذن سيطرتها إلا على أساس أوسع من أساس الطبقة التي كانت مسيطرة سابقاً ، لكن التعارض بين الطبقة التي أصبحت مسيطرة من الآن فصاعداً وبين الطبقات التي لا تسيطر لا يفعل شيئاً فيما بعد ، بالمقابل ، سوى انه يتفام عمقاً وحدة . وينتج عن هذا ان المعركة المطلوب خوضها ضد الطبقة السائدة الجديدة انما تهدف بدورها الى الاطاحة بالشروط الاجتماعية السابقة بصورة احسم وأكثر جذرية مما أمكن ان تفعله جميع الطبقات السابقة التي سعت الى السيطرة .

ان كل الوهم القائم على الاعتقاد بأن سيطرة طبقة محددة هي محض سيطرة أفكار معينة ، يتلاشى بالطبع من تلقاء نفسه ، ما إن تكف سيطرة الطبقات بشكل عام عن ان تكون شكل النظام الاجتماعي ، أي عندما لا تعود هناك من ضروره لتصوير مصلحة خاصة معينة على أنها المصلحة العامة او لتصوير « الشمولي » على انه مسيطر .

فعندما تفصل الأفكار السائدة عن الأفراد الذين يسيطرون ، وبخاصة عن العلاقات التي تنبثق عن مرحلة معينة من نمط الانتاج ، يتوصل من يقوم بهذا الفصل الى النتيجة التالية ، ألا هي ان الأفكار هي التي تسيطر باستمرار في التاريخ ويسهل عليه بالتالي ان مجرد من هذه الأفكار المتباينة « الفكرة » ، اي كنه « الفكرة » ، باعتبارها العنصر المسيطر في التاريخ^(١) ، وأن يتصور بالتالي ان

(١) اشارة واضحة الى دياكتيك هيغل المثالي الذي يعتبر ان أساس تطور

التاريخ هو « الفكرة » ، « المفهوم » . « المترجم »

كل هذه الأفكار والمفاهيم المعزولة هي « تعين ذاتي » للمفهوم الذي يتطور عبر التاريخ . ومن الطبيعي بعد هذا ان يتوصل الى اشتقاق جميع العلاقات الانسانية من مفهوم الانسان ، من الانسان المتصور ، من ماهية الانسان ، وبكلمة واحدة من « الانسان » . وهذا ما فعلته الفلسفة النظرية التأملية . وهيغل يعترف بنفسه ، في نهاية فلسفة التاريخ ، بأنه « يدرس فقط تقدم المفهوم » وانه صور « الثيوديسيا^(١) الحقيقية » في التاريخ (ص ٤٤٦) . وبعد هذا تصبح العودة ممكنة الى منتجي « المفهوم » ، الى النظريين ، الى الايديولوجيين والفلاسفة ، للتوصل الى النتيجة التي تقول ان الفلاسفة والمفكرين كانت لهم دوماً السيطرة في التاريخ بصفاتهم فلاسفة ومفكرين – اي الى نتيجة سبق لهيغل ان عبر عنها كما رأينا . والواقع ان الحذقة المفتعلة التي تهدف الى إثبات ان الفكر هو السائد في التاريخ (انظر التسلسل الهرمي لدى شتينر) ترتد الى الجهود الثلاثة التالية :

١ – التطلع الى فصل أفكار الذين يسيطرون كأفراد ماديين في شروط اختبارية ولأسباب اختبارية عن هؤلاء الأفراد أنفسهم ، والى الاعتراف بالتالي بسيطرة الأفكار أو الأوهام في التاريخ .

٢ – وجوب العمل على تنظيم سيطرة الأفكار هذه ، واثبات وجود رابطة صوفية بين الافكار المسيطرة المتتابعة ، وذلك بتصورها على انها « تعينات ذاتية للمفهوم » . (ان كون هذه الافكار مرتبطة فعلاً فيما بينها بأساسها الاختباري يجعل ذلك ممكناً ، وهي تصبح علاوة على ذلك ، وإذا ما فهمت على انها محض أفكار خالصة ، تمايزات للذات ، وتميزات يقوم بها الفكر نفسه) .

٣ – لتجريد هذا « المفهوم الذي يعين نفسه بنفسه » من مظهره الصوفي ،

(١) علم وجود الله وصفاته ، علم الالهيات .

يحول الى شخص - « وعي الذات » - او اذا كانت هناك رغبة في الظهور بمظهر الماديين الخالص ، فإنه يحول الى سلسلة من أشخاص يمثلون « المفهوم » في التاريخ ، نعني بهم « المفكرين » ، « الفلاسفة » ، الايديولوجيين المعتبرين بدورهم صناع التاريخ ، « مجلس اليقظين » ، المسيطرين . وتكون جميع عناصر التاريخ المادية قد أبعدت في الوقت نفسه ، وما أسهل ارخاء العنان آنذاك لحسان التأمل النظري المجرد .

ان أي صاحب دكان ، في الحياة الجارية ، يعرف حق المعرفة كيف يقوم بالتمييز بين ما يزعم كل انسان انه كائن عليه وبين ما هو كائن عليه فعلا . لكن تاريخنا لم يتوصل بعد الى هذه المعرفة العامة . فهو يصدق بالنسبة الى كل عصر ما يقوله هذا العصر عن نفسه ويصدق الاوهام التي يكونها عن نفسه .

ان هذا المنهج التاريخي ، السائد بوجه خاص في ألمانيا ، لا بد من تفسيره بدءاً من ارتباطه بوهم الايديولوجيين بصورة عامة ، وعلى سبيل المثال أوهام الحقوقيين والسياسيين (بل رجال الدولة الناشطين بينهم) ، أي بدءاً من تحفظات هؤلاء الافراد الدوغمائية وأفكارهم الشاردة الغريبة ، وهو وهم يجد تفسيره بكل بساطة في وضعهم العملي في الحياة ومهنتهم وتقسيم العمل .

ب - الأساس الواقعي للعقيدة

- ١ -

العلاقات الانسانية والقوة المنتجة

ان اكبر تقسيم للعمل المادي والفكري هو انفصال المدينة والريف .
فالتعارض بين المدينة والريف يظهر مع الانتقال من الهمجية الى المدنية ، من
التنظيم القبلي الى الدولة ، من الاقليمية الصغيرة الى الامة ، وهو يستمر عبر كل
تاريخ الحضارة حتى أيامنا هذه . ووجود المدينة ينطوي في الوقت نفسه على
ضرورة الادارة والشرطة والضرائب الخ ، وبكلمة واحدة ، على ضرورة التنظيم
المديني ، انطلاقاً من السياسة بشكل عام . وإنما هنا يظهر للمرة الاولى تقسيم
السكان الى طبقتين كبيرتين ، وهو تقسيم يقوم مباشرة على تقسيم العمل وأدوات
الانتاج . فالمدينة هي بالاساس نتيجة تركز السكان وأدوات الانتاج والأسمال
والمعدات والحاجات ، في حين ان الريف يبرز الواقعة 'لمضادة' ، أي الانعزال
والتشتت . والتعارض بين المدينة والريف لا يمكن ان يوجد الا داخل الملكية
الخاصة . وهو أسطع تعبير على تبعية الفرد لتقسيم العمل ، تبعيته لنشاط محدد
مفروض عليه فرضاً . ان هذه التبعية تجعل من هذا حيواناً محدوداً من حيوانات
المدن ، وتجعل من ذاك حيواناً محدوداً من حيوانات الارياف ، وتولد كل يوم
من جديد التعارض بين مصالح الطرفين . وهنا أيضاً يكون العمل هو الشيء
الرئيسي ، القوة على الافراد ، وما دامت هذه القوة موجودة ، فستكون هناك
أيضاً ملكية خاصة . وإلغاء هذا التعارض بين المدينة والريف هو أحد الشروط
الاولى للتشارك ، وهذا الشرط يتعلق بدوره بكتلة من الشروط المادية المسبقة
التي لا تكفي الارادة البسيطة لتحقيقها ، كما يستطيع ان يلاحظ الجميع ذلك
من أول نظرة (لا بد ان تتطور أيضاً هذه الشروط) . ونستطيع أيضاً أن
نفهم انفصال المدينة والريف على أنه انفصال بين الرأسمال والملكية العقارية ،

بداية وجود وتطور الرأسمال المستقل عن الملكية العقارية ، بداية ملكية تقوم على العمل والتبادل وحدهما.

ففي المدن ، التي لم يرثها العصر الوسيط جاهزة عن التاريخ القديم ، بل التي تكونت من جديد بدءاً من الأرقاء الذين تحرروا ، كان العمل الخاص بكل فرد هو ملكيته الوحيدة ، علاوة على الرأسمال الصغير الذي كان يأتي به والذي كان يتألف من الأدوات البالغة الضرورة لا أكثر . وادت المزاومة بين الأرقاء الفارين الذين كانوا لا يكفون عن التدفق الى المدينة ، وحرب الريف المتواصلة ضد المدن وبالتالي ضرورة تكوين قوة عسكرية مدنية منظمة ، والرابطة التي تشكّلها الملكية المشتركة لعمل محدد ، وضرورة المباني المشتركة للصناع كما يبيعوا بضائعهم ، في وقت كانوا ما يزالون فيه تجاراً ، وضرورة استبعاد غير المختصين من هذه المباني ، والتعارض بين مصالح مختلف المهن فيما بينها ، وضرورة حماية العمل المتعلم بمشقة والتنظيم الاقطاعي للبلد بأسره ، هذا كله أدى الى أن يتحد عمال كل حرفة في نقابة حرفية . وليس علينا هنا ان نعمق التعديلات الكثيرة التي تدخلها على نظام النقابات الحرفية التطورات التاريخية اللاحقة . وقد استمرت هجرة الأرقاء نحو المدن بلا انقطاع طوال العصر الوسيط كله . وكان هؤلاء الأرقاء المضطهدون من قبل سادتهم يصلون الواحد تلو الآخر الى المدن حيث يجدون مجتمعاً منظماً ، يعجزون تجاهه عن فعل أي شيء ، ويضطرون في داخله الى القبول بالوضع الذي تفرضه عليهم حاجته الى عملهم ومصلحة مزاحمهم المنظمين في المدينة . وهؤلاء الشغيلة الذين كانوا يأتون فرادى لم يتوصلوا قط الى تشكيل قوة ، ذلك انه لم يكن امامهم الا أحد أمرين : إما ان يكون عملهم تابعا لنقابة حرفية وعليهم ان يتعلموه تعلماً ، وفي مثل هذه الحال يسيطر عليهم معلمو هذه الحرفة ويخضعونهم لقوانينهم وينظمونهم حسب مصلحتهم ، وإما أن يكون عملهم بحاجة الى تدريب ، ولا يتبع هيئة حرفية محددة ، فيكون عمالاً مياوماً ، وفي مثل هذه الحال لا يتوصلون ابداً الى انشاء تنظيم ويظلون مجرد عامة غير منظمين . ان ضرورة العمل المياوم في المدن

خلقت طبقة العامة . فهذه المدن كانت تشكل « شركات » حقيقية تقتضيها الحاجة المباشرة والاهتمام بحماية الملكية ، وكانت قادرة على مضاعفة وسائل الانتاج ووسائل الدفاع عن أعضائها منظوراً اليهم فردياً . وكان عامة هذه المدن المؤلفون من افراد غرباء عن بعضهم البعض يأتون افرادياً ، في حالة عدم تنظيم تجاه قوة منظمة ، مجهزة للحرب ، تراقبهم مراقبة حسوداً . وهذا ما يفسر ان العامة كانوا محرومين من كل سلطة . كان الشركاء والمتدربون منظمين ضمن نطاق الحرفة الواحدة بصورة تخدم مصالح المعلمين على احسن ما يرام . وكانت العلاقات الرعوية القائمة بين المعلمين وبينهم تقلد الأوائل سلطة مزدوجة . فقد كان هؤلاء ، من جهة اولى ، نفوذ مباشر على كل حياة الشركاء . ولأن هذه العلاقات ، من الجهة الثانية ، كانت تمثل رابطة حقيقية بالنسبة الى الشركاء الذين يعملون لدى معلم واحد ، فقد كان هؤلاء يؤلفون كتلة واحدة تجاه شركاء المعلمين الآخرين ، الأمر الذي كان يفصلهم عنهم . وأخيراً ، فقد كان الشركاء مرتبطين بالنظام القائم لمجرد انه كانت لهم مصلحة في ان يصبحوا معلمين هم بدورهم . وبالتالي كان اقصى ما يمكن للعامة ان يقوموا به فتناً ضد النظام البلدي بأسره ، فتناً كانت تظل ، نظراً الى عجزهم ، معدومة الأثر تماماً . ولم يتجاوز الشركاء مستوى العصيان الصغير داخل النقابات الحرفية المنعزلة ، كما هي القاعدة في كل نظام حربي . أما التمردات الكبرى في العصر الوسيط فقد انطلقت جميعها من الريف ، لكنه كان مقدراً عليها الفشل هي الأخرى ، نظراً الى تشتت الفلاحين وما ينجم عنه من جهل .

في المدن ، كان تقسيم العمل يتم بصورة كانت ماتزال تلقائية تماماً بين مختلف النقابات الحرفية ، لكنه كان لا يقوم البتة بين العمال المنظور اليهم افرادياً داخل النقابات الحرفية بالذات . فقد كان واجبا على كل شغل ان يكون قادراً على تنفيذ دورة كاملة من الأعمال

وكان عليه أن يكون قادراً على فعل كل ما يمكن أن يفعله بأدواته ولم تشجع العلاقات الضيقة ، والصلة الضعيفة بين مختلف المدن فيما بينها ، وندرة السكان ، وقلة الحاجات ، لم تشجع على تقدم تقسيم العمل ، ولهذا كان على كل من يريد أن يصبح معلماً أن يتقن مهنته كلها اتقاناً كاملاً ومن هنا نجد أيضاً لدى صناع العصر الوسيط اهتماماً بعملهم الخاص وبالمهارة في هذا العمل التي تمكن أن ترتفع إلى مستوى حس في محدود . ولهذا أيضاً كان كل صانع من صناع العصر الوسيط مأخوذاً كلياً بعمله ، وكانت علاقته به علاقة استعباد وديع ، وكانت تبعيته تجاهه أشد وطأة بكثير من تبعية العامل الحديث الذي يعتبر عمله محايداً .

لقد كان الرأسمال في المدن رأسمالاً طبيعياً يقوم على السكن والأدوات وعلى زبائن طبيعيين وراثيين ، وكان ينتقل بالضرورة من الأب إلى الابن ، نتيجة حالة العلاقات ، التي كانت مائزلة جنينية ، ونقص التداول اللذين يجعلان من هذا الرأسمال الطبيعي ثروة مستحيلة التحقيق . وهو بعكس الرأسمال الحديث ، لم يكن رأسمالاً يمكن تقديره بالمال ولا تختلف الحال بالنسبة إليه أن وضع في هذا الشيء أو ذاك . كان رأسمالاً مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالعمل المحدد للمالكه ، وغير قابل للانفصال عن هذا العمل ، وبالتالي رأسمالاً مرتبطاً بحالة معينة .

أما امتداد تقسيم العمل الذي تلاه فقد تجلى في الانفصال بين الإنتاج والتجارة وتكوين طبقة خاصة من التجار ، وهو انفصال كان قد أصبح بمثابة الأمر الواقع في المدينة التي خلفها التاريخ (وكان لليهود فيه دورهم) ، وسرعان ما ظهر أيضاً في المدن الحديثة التكوين . وكان هذا ينطوي على إمكانية صلة تجارية تتجاوز المحيط المباشر ، وكان تحقق هذه الإمكانية يتعلق بوسائل المواصلات

المتوفرة ، وبجالة الأمن العام في الريف ، المشروطة بدورها بالعلاقات السياسية (من المعروف ان التجار طوال العصر الوسيط كانوا يسافرون في قوافل مسلحة) . وكان يتعلق أيضا بحاجات المناطق المفتوحة للتجارة ، وهي حاجات يحدد تطورها في كل حالة على حدة درجة المدنية . وسرعان ما أدى تكوين طبقة خاصة من التجار ، وامتداد التجارة الى ما وراء المحيط المباشر للمدينة بفضل التجار ، الى ظهور تأثير متبادل بين الانتاج والتجارة . فدخلت المدن في علاقات فيما بينها ، ونقلت أدوات جديدة من مدينة الى اخرى ، واثار تقسيم الانتاج والتجارة بسرعة تقسيما جديداً للانتاج بين مختلف المدن التي سرعان ما استثمرت كل منها فرعاً من فروع الصناعة السائدة . وهكذا رأينا بداية الانحلال التدريجي للتحديد البدائي القائم على الاقليمية .

في العصر الوسيط ، كان البورجوازيون مرغمين على الاتحاد في كل مدينة ضد نبلاء الريف للدفاع عن جلودهم . وقاد اتساع التجارة وتوطد المواصلات كل مدينة الى التعرف الى مدن اخرى تمكنت من تحقيق الظفر لنفس المصالح بنضالها ضد نفس المعارضة . وانما ببطء شديد ولدت الطبقة البورجوازية من البورجوازيات المحلية العديدة في المدن المتنوعة . وأدت معارضة العلاقات القائمة ، وكذلك نمط العمل الذي كانت هذه المعارضة تشرطه ، الى تبديل شروط حياة كل بورجوازي على حدة لتجعل منها شروطاً حياتية مشتركة بين جميع البورجوازيين ومستقلة عن كل فرد معزول . كان البورجوازيون قد خلقوا هذه الشروط ، وذلك بمقدار ما انفصلوا عن الرابطة الاقطاعية ، وكانت هذه الشروط قد خلقتهم بدورهم ، وذلك بمقدار ما كانت تحددهم معارضتهم للاقطاعية القائمة . وحوّل ظهور الارتباط بين مختلف المدن هذه الشروط المشتركة الى شروط طبقية . فالشروط نفسها ، والمعارضة نفسها ، والمصالح نفسها ، كان

لا بد ان تولد في مجموعها الأعراف نفسها في كل مكان . والبورجوازية ذاتها لا تتطور الا رويداً رويداً في الوقت نفسه الذي تتطور فيه شروطها الخاصة . وهي تتوزع بدورها الى عدة فئات ، تبعاً لتقسيم العمل ، وينتهي بها الأمر الى ان تدخل في حظيرتها جميع الطبقات المالكة السابقة الوجود في الوقت الذي تحول فيه الى طبقة جديدة ، البروليتاريا ، غالبية الطبقة غير المالكة الموجودة قبلها وجزءاً من الطبقة التي كانت حتى الآن مالكة) ، وذلك بمقدار ماتتحول فيه كل الملكية الموجودة الى رأسمال تجاري او صناعي . والأفراد المنعزلون لا يشكلون طبقة الا بقدر ما يتوجب عليهم ان يخوضوا النضال مشتركاً ضد طبقة أخرى ، وفيما عدا ذلك تحولهم المزاحمة الى أعداء . ومن ناحية أخرى ، تصبح الطبقة بدورها مستقلة ازاء الأفراد ، بحيث ان هؤلاء يجدون شروط حياتهم موطدة مسبقاً ، ويتلقون من طبقتهم وضعهم في الحياة وفي الوقت نفسه تطورهم الشخصي ، المرسومين بتمامها ، ويصبحون تابعين لها . وهذه هي نفس ظاهرة تبعية الأفراد المنعزلين لتقسيم العمل ، وهذه الظاهرة لا يمكن ان تلغى الا اذا الغيت الملكية الخاصة والعمل بالذات . ولقد أشرنا مراراً عدة كيف ان تبعية الأفراد هذه لطبقتهم تصبح في الوقت نفسه تبعية لمختلف انواع التصورات ، الخ ...

وان مسألة ضياع أو عدم ضياع القوى المنتجة المتوفرة على نطاق محلي ، ولا سيما الاختراعات ، بالنسبة الى التطور اللاحق ، تتعلق فقط باتساع العلاقات . فطالما انه لا وجود بعد لعلاقات تجارية تتجاوز الجوار المباشر ، فلا بد من تكرار الاختراع نفسه في كل نطاق محلي على حدة ، وتكفي محض الصدفة ، كهجوم شعوب همجية بل حتى الحروب العادية ، لترغم البلد الذي تتوفر لديه قوى منتجة وحاجات متطورة على الانطلاق من نقطة الصفر من جديد . ففي

بدء التاريخ ، كان لا بد من إعادة خلق كل اختراع يومياً ، وتنفيذه بصورة مستقلة في كل نطاق محلي على حدة . ومثال الفينيقين بين لنا كيف ان القوى المنتجة المتطورة ، حتى لو رافقتها تجارة واسعة نسبياً ، ليست بمنجى من خطر التدمير الشامل ، لأن اختراعاتها قد تلاشى قسمها الأعظم ، ولمدة طويلة من الزمن ، على إثر استبعاد تلك الأمة من التجارة وغزو الاسكندر لها ، الأمر الذي أدى الى انحطاطها . وكذلك الحال بالنسبة الى التصوير على الزجاج في العصر الوسيط على سبيل المثال . ان ديمومة القوى المنتجة المكتسبة لم تصبح مضمونة إلا في اليوم الذي أصبحت فيه التجارة تجارة عالمية أساسها الصناعة الكبيرة وانجرت فيه جميع الأمم الى صراع المزاومة .

لقد كانت النتيجة المباشرة لتقسيم العمل بين مختلف المدن ولادة المعامل^(١) ، وهي فروع انتاجية ولدها النظام الحرفي . ولقد كان الشرط التاريخي الأول لازدهار المعامل – في ايطاليا ثم في فلاندر – التجارة مع الأمم الأجنبية . وفي البلدان الأخرى – انكلترا وفرنسا على سبيل المثال – اقتصرت المعامل في البداية على السوق الداخلية . وعلاوة على الشروط المسبقة المذكورة أعلاه ، تتطلب المعامل ، حتى ترسخ أقدامها ، تركيزاً نامياً للسكان – ولا سيما في الريف – وكذلك للرأسمال الذي يبدأ بالتراكم في عدد ضئيل من الأيدي ، جزئياً في النقابات الحرفية بالرغم من الأنظمة الادارية ، وجزئياً لدى التجار .

ان العمل الذي يتطلب وجود آلة ، ولو بشكل بدائي بالغ ، هو اكثر الاعمال قابلية للتطور . فالحياكة ، التي كان الفلاحون يمارسونها حتى ذلك الحين

(١) او ما يسمى بالمانيفاكچورة . ومن الضروري التمييز بين المعامل وبين

المصانع ، إذ المقصود هنا بالمعامل الصورة البدائية للمصانع .

في الريف على هامش عملهم لتأمين الملابس الضرورية ، كانت اول عمل انطلق
وحقق تطوراً أوسع بفضل اتساع العلاقات التجارية . لقد كانت الحياكة اول
معمل ، وظلت المعمل الرئيسي . فطلب أقمشة الملابس الذي كان يتعاضد مع
نمو السكان ، وبدء تراكم وتعبئة الرأسمال البدائي بفضل تداول سريع ، وما نجم
عن ذلك من حاجة الى الرفاه مهد لها الاتساع التدريجي للتجارة ، هذا كله دفع
بالحياكة ، سواء أ كماً أم كيفاً ، دفعة حررتها من شكل الانتاج السابق . وإلى
جانب الفلاحين الذي يحكون لحاجاتهم الشخصية والذين استمروا في عملهم هذا
حتى يومنا هذا ، ولدت في المدن طبقة جديدة من الحاكة تقف نتاجها على السوق
الداخلية ، وفي غالب الأحيان أيضاً على الاسواق الخارجية . لقد كانت الحياكة
وهي عمل يتطلب القليل من المهارة في معظم الاحايين وينقسم بسرعة الى عدد
لامتناه من الفروع ، كانت بطبيعتها متمردة على قيود الحرف . ومن هنا ، فقد
راجت بوجه خاص في القرى والضيع المتحررة من التنظيم الحرفي والتي تطورت
شيئاً فشيئاً الى مدن ، بل أصبحت بسرعة المدن الاكثر ازدهاراً في كل بلد من
البلدان . ومع المعمل (المانيفاكتورة) المتحرر من الحرفية ، تبدلت علاقات
الملكية بسرعة مماثلة . وكانت الخطوة الأولى على طريق تجاوز الرأسمال المهني
البدائي ظهور تجار توفر لديهم دفعة واحدة رأسمال منقول ، أي رأسمال بالمعنى
الحديث للكلمة ، وذلك بقدر ما كان ذلك ممكناً في ظروف ذلك العصر .
وكانت الخطوة الثانية ظهور المعمل الذي جند بدوره كتلة من الرأسمال البدائي
وأغنى بشكل عام كتلة الرأسمال المنقول بالنسبة الى الرأسمال البدائي . وأصبح
المعمل في الحين نفسه ملجأً للفلاحين من النقابات الحرفية التي كانت تستبعدهم او
تقتري عليهم الأجر ، تماماً كما وجدوا سابقاً في المدن ملجأً من نبلاء الريف الذين
كانوا يضطهدونهم .

وقد رافقت بداية المعامل مرحلة من التشرّد ، سببها اختفاء الحاشيات الاقطاعية المسلحة وتسريح الجيوش التي جمعها الملوك واستخدموها ضد أمراءهم الاقطاعيين ، وسببها أيضاً تحسن الزراعة وتحول مساحات واسعة من أراضي الزراعة الى مراعي . وواضح من هذه الوقائع ان التشرّد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتفسيخ الاقطاع . ومنذ القرن الثالث عشر نجد بعض مراحل من هذا النوع على شكل جزر معزولة ، لكن التشرّد لا يظهر بصورة دائمة ومعممة إلا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . ولقد ارتفع عدد المتشردين الى حد ان ملك انكلترا ، هنري الثامن ، وهو ليس الوحيد ، قد شق ٠٠ ر ٧٢ منهم ، وكان لا بد من عناء شديد لدفعهم الى العمل ، وهذا على حساب مصاعب هائلة وبعد مقاومة طويلة . وقد امتصهم تدريجياً ازدهار المعامل السريع ، ولا سيما في انكلترا . ومع المعمل ، دخلت مختلف الامم في علاقات مزاحمة ، في صراع تجاري أخذ شكل حروب وحقوق المكوس الوقائية وحظر بضائع معينة ، في حين أن الامم في الماضي لم تعرف ، في علاقاتها المتبادلة ، غير المبادلات اللامؤذية . وبذلك يكون قد أصبح للتجارة دلالة سياسية .

وأدى المعمل في الوقت نفسه الى تحول في العلاقات بين الشغل ورب العمل . ففي النقابات الحرفية كانت العلاقات الرعوية بين الشركاء والمعلم ما تزال قائمة . أما في المعمل فقد استبدلت بعلاقات مالية بين الشغل والرأسمالي ، وهي علاقات ظلت مصبوغة بالطابع الرعوي في الريف والمدن الصغيرة ، لكنها سرعان ما فقدت كل صبغة رعوية تقريباً في المدن التي تتوفر فيها المعامل الكبيرة الى حد ما .

لقد حقق المعمل وحركة الانتاج بشكل عام انطلاقة مذهشة نتيجة اتساع التجارة بفضل اكتشاف اميركا والطريق البحري الى جزر الهند الشرقية . والمنتجات الجديدة المستوردة من الهند ، ولا سيما كميات الذهب والفضة التي

دخلت في التداول ، قلبت رأساً على عقب وضع الطبقات الاجتماعية بالنسبة الى بعضها البعض ووجهت ضربة قاسية الى الملكية العقارية الاقطاعية والى الشغيلة كما أدت حملات المغامرين ، والاستعمار ، وقبل كل شيء امتداد الاسواق على نطاق عالمي ، وهي واقعة قد باتت ممكنة اليوم وتتوكد يوماً بعد يوم ، أدى هذا كله الى حدوث مرحلة جديدة في التطور التاريخي . لكن لا يعنينا هنا ان نتوقف عند هذه المسألة أكثر من كذلك .. وخلاصة القول ان استعمار البلدان المكتشفة حديثاً قدم للصراع التجاري بين الامم غذاء جديداً وبالتالي حدة واتساعاً أعظم .

وقد عجل اتساع التجارة والمعمل بتراكم الرأسمال المنقول ، بينما ظل الرأسمال البدائي في الحرف التي ما عادت تلقى من دافع لزيادة انتاجها ، ظل ثابتاً او بل تناقص . وخلقت التجارة والمعامل البورجوازية الكبيرة وفي الحرف راحت تتمركز البورجوازية الصغيرة التي ما عادت لها السيادة الآن في المدن كما في الماضي ، والتي باتت واجباً عليها ان تخضع لسيطرة التجار الكبار وأصحاب المعامل . ومن هنا راحت الحرف تأفل عندما دخلت في احتكاك مع المعمل .

وقد اتخذت علاقات الامم التجارية فيما بينها مظهرين مختلفين في المرحلة التي تحدثنا عنها . ففي البداية حالت كمية الذهب والفضة المتداولة القليلة دون تصدير هذين المعدنين ، كما ان ضرورة تشغيل سكان المدن المتعاضمين فرضت ضرورة الصناعة ، المستوردة من الخارج في غالب الاحيان ، وما كان في وسع هذه الصناعة ان تستغني عن الامتيازات التي يمكن ان تمنح لها لاضد المزاحمة الداخلية فحسب ، بل أيضاً وبوجه خاص ضد المزاحمة الخارجية . وضمن اطار هذه التحريمات البدائية امتد الامتياز الحرفي المحلي ليشمل الامة بأسرها . إن أصل مكوس الجمر كيرجع الى الرسوم التي كان النبلاء الاقطاعيون يفرضونها على

التجار الذين يعبرون أراضيهم حماية لهم من النهب . وقد فرضت هذه الرسوم من قبل المدن أيضاً فيما بعد ، ومع ظهور الدول الحديثة أصبحت أول وسيلة متوفرة لتمكين الخزينة من تكديس المال . وقد أخذت هذه التدابير دلالة أخرى مع ظهور الذهب والفضة الاميركيين في الاسواق الاوروبية ، ومع تطور الصناعة التدريجي ، ومع الانطلاقة السريعة للتجارة ونتائجها ، وازدهار البورجوازية خارج الحرف وأهمية المال المتعاضمة . وقد استمرت الدولة ، التي أمست تلاقي مزيداً من الصعوبة في الاستغناء عن المال ، استمرت في منع تصدير الذهب والفضة لاعتبارات جبائية صرف . وكان البورجوازيون ، الذين أمسى هدفهم الرئيسي احتكار هذه الكميات المالية المنزلة الى السوق حديثاً ، كانوا راضين عن ذلك كل الرضى . وأضحت الامتيازات القائمة مصدراً للعائدات بالنسبة الى الحكومة ، وبيعت مقابل مبالغ معينة . وظهرت في تشريع الجمارك المكوس على التصدير التي كان هدفها جبائياً صرفاً والتي وضعت حجر عثرة في طريق الصناعة .

وبدأت المرحلة الثانية في منتصف القرن السابع عشر ودامت حتى نهاية القرن الثامن عشر . كانت التجارة والملاحة قد تطورتا بسرعة اكبر من تطور المعمل الذي ظل يلعب دوراً ثانوياً . وقد تقاسمت مختلف الأمم ، بعد حروب طويلة ، السوق العالمية التي كانت تنفتح . وتبدأ هذه المرحلة بالضرائب على الملاحة وبالاحتكارات الاستعمارية . واستبعدت المزاومة بين الأمم على أوسع نطاق ممكن بفضل التعريفات والتحريمات والمعاهدات . والحروب ، ولا سيما الحروب البحرية ، هي التي قادت في نهاية الأمر صراع المزاومة وقررت مصيره . فقد احتفظت اقوى امة في البحر ، انكلترا ، بالتفوق في التجارة والمعامل . وبذلك يكون التمرکز قد ظهر في بلد واحد . كانت المعامل تتمتع

بالضمانات باستمرار بفضل رسوم الحماية في السوق الوطنية، وبفضل الاحتكارات في السوق الاستعمارية ، وبفضل المكوس التفاضلية في السوق الخارجية على قدر الامكان . وقد قدمت ضروب التشجيع لتحويل المادة الخام المنتجة في البلد نفسه (الصوف والكتان في انكلترا ، الحرير في فرنسا) ، وحرّم تصدير المادة الأولية المنتجة محلياً (الصوف في انكلترا) ، وغض الطرف عن تصدير المادة المستوردة (القطن في انكلترا) او وضعت في طريقه العقبات والامّة التي كانت لها الهيمنة في التجارة البحرية والقوة الاستعمارية ضمنت لنفسها بالطبع اكبر اتساع كمي ونوعي للمعامل . فالمعمل ما كان يستطيع ان يستغني البتة عن الحماية ، باعتبار ان ابسط تبدل يطرأ في البلدان الاخرى يمكن ان ينتزع منه سوقه ويدمره . ذلك انه اذا ما ادخل بسهولة الى بلد آخر في شروط مناسبة ولو في ابسط الحدود ، تم القضاء عليه بسهولة مماثلة . ثم ان المعمل مرتبط من جهة اخرى ، وبالطريقة التي راج بها في الريف ، ولا سيما في القرن الثامن عشر ، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشروط الحياتية لكتلة كبيرة من الأفراد ، بحيث ان ما من بلد كان يستطيع ان يجازف بأن يعرض وجوده للخطر بسماحه بالمنافسة الحرة . وعلى هذا ، وبقدر ما كان المعمل يتوصل الى التصدير ، كان مصيره بكامله معلقاً باتساع التجارة أو بتضييقها ، وكان تأثيره بالمقابل على التجارة ضعيفاً جداً نسبياً . ومن هنا كانت أهميته الثانوية ونفوذ التجار في القرن الثامن عشر . والتجار ، ولا سيما مجهزي السفن ، هم الذين كانوا ، اكثر من غيرهم ، وراء نمو حماية الدولة والاحتكارات . وقد طلب اصحاب المعامل هم ايضاً هذه الحماية وحصلوا عليها ، لكنهم كانوا متخلفين دوماً عن التجار من حيث الأهمية السياسية . وقد بلغت المدن التجارية ، ولا سيما الموانئ ، درجة نسبة من الحضارة واصبحت مدناً بورجوازية كبيرة ، بينما كانت الهيمنة في مدن المصانع للروح البورجوازية الصغيرة الصرف . انظر كتاب ايكمان ، على سبيل المثال . لقد كان القرن

الثامن عشر قرن التجارة . وبنتمو يقول ذلك بصراحة : « لقد امست التجارة هوس العصر » ، و « ما عاد احد يتحدث ، منذ بعض الزمن ، الا عن التجارة والملاحة والبحرية ^(١) .

وتتميز هذه المرحلة أيضاً برفع تحظير تصدير الذهب والفضة ، وبولادة تجارة المال والمصارف وديون الدولة والورق النقدي والمضاربات في رؤوس الأموال والأسهم والمتاجرة بالصيرفة وتطور النظام المالي بصورة عامة . وفقد الرأسمال من جديد جزءا كبيرا من الصفة الطبيعية التي كانت ما تزال تلازمه .

وادی تمرکز التجارة والمعمل في بلد واحد ، هو انكلترا كما تطورت بلا توقف في القرن السابع عشر ، أدى الى خلق سوق عالمية نسبية تابعة لانكلترا بصورة تدريجية ، وأدى بالتالي الى طلب على المنتجات الانكليزية المعمولة امست القوى المنتجة الصناعية السابقة عاجزة عن تلبية . وهذا الطلب الذي تجاوز طاقة القوى المنتجة كان القوة المحركة التي ولدت المرحلة الثالثة من مراحل الملكية الخاصة بدءا من العصر الوسيط بمخلفها الصناعة الكبيرة - استخدام قوة

(١) : لقد ظلت حركة الرأسمال ، بالرغم من تسارعها الملحوظ ، بطيئة نسبيا . وكان تفتت السوق العالمية الى اجزاء معزولة ، تستغل كل جزء منها امة متميزة ، واستبعاد المزاحمة بين الامم ، وعدم المهارة في الانتاج ، والنظام المالي الذي لم يكن قد تجاوز بعد المرحلة الاولى من تطوره ، كان هذا كله يعرقل كثيرا التداول . وهذا ما نجمت عنه روح « دكانية » شحيحة خسيصة تركت اثرها حتى يومنا هذا في جميع التجار وفي كل نمط استثمار التجارة . لقد كان التجار ، والحق يقال ، بورجوازيين كبارا بالمقارنة مع اصحاب المعامل ولا سيما الصناع ، لكنهم ظلوا بورجوازيين صغاراً بالمقارنة مع تجار وصناعيي المرحلة التالية .

العناصر لأغراض صناعية ، الآلية والتقسيم المتقدم للعمل . والشروط الأخرى لهذه المرحلة الجديدة ، كحرية المزاومة ضمن نطاق الأمة وتقدم الميكانيكا النظرية الخ ، كانت متوفرة في انكلترا (كان علم الميكانيك ، الذي أكمله نيوتن ، أكثر العلوم شعبية في فرنسا وفي انكلترا في القرن الثامن عشر) . (أما فيما يتعلق بالمزاومة الحرة داخل الأمة نفسها ، فقد كان لا بد من قيام ثورة في كل مكان للوصول إليها - عام ١٦٤٠ و ١٦٨٨ في انكلترا ، وعام ١٧٨٩ في فرنسا) وسرعان ما أرغمت المزاومة كل بلد يريد ان يحافظ على دوره التاريخي ، على حماية معاملته بتدابير جمركية جديدة (ذلك ان التدابير القديمة لم تعد تجدي شيئاً أمام الصناعة الكبيرة) ، وهذا ما اضطره فيما بعد الى ادخال الصناعة الكبيرة المرافقة بتعريفات جمركية توفر لها الحماية . وبالرغم من وسائل الحماية هذه ، حولت الصناعة الكبيرة المزاومة الى مزاومة عالمية (فهذه الصناعة تمثل الحرية التجارية العملية ، ومكوس الحماية ليست بالنسبة إليها الا دواء مسكناً مؤقتاً ، سلاحاً دفاعياً ضمن نطاق حرية التجارة) ، وأقامت وسائل المواصلات والسوق العالمية الحديثة ، ووضعت التجارة تحت سيطرتها ، وحولت كل رأسمال الى رأسمال صناعي ، وولدت من هنا بالذات التداول (تكامل النظام المالي) والتمركز السريع لرؤوس الاموال . وبواسطة المزاومة العالمية ، حكمت على جميع الافراد ببذل أقصى ما في طاقتهم . وقضت ما أمكنها على العقيدة والدين والاخلاق الخ ، أو حولتها الى أكاذيب صارخة عندما استحال عليها ذلك . وهي التي خلقت فعلاً التاريخ العالمي ، وذلك بقدر ما ربطت مصير كل أمة متمدينة وتلبية حاجات كل فرد في هذه الأمة ، بالعالم قاطبة ، وبقدر ما قضت على الطابع الانعزالي لمختلف الأمم ، ذلك الطابع الذي كان طبيعياً حتى تلك المرحلة . وألحقت علم الطبيعة بالرأسمال ، وجردت تقسيم العمل من آخر مظهر طبيعي فيه

وقضت بصورة عامة على كل ما هو طبيعي بقدر ما أن هذا ممكن داخل العمل ، ونجحت في تذويب جميع العلاقات الطبيعية لتحوّلها إلى علاقات مالية . و خلقت مكان المدن التي ولدت بصورة طبيعية ، مدناً صناعية كبيرة حديثة نبتت كما نبت الفطر . وحيثما دلفت ، دمرت الصناعة اليدوية ، وبصورة أعم ، جميع الدرجات السابقة من الصناعة . وأنجزت عملية تفوق المدينة التجارية على الريف . وشرطها الأول هو النظام الآلي . وقد خلق تطورها كتلة من القوى المنتجة التي أصبحت الملكية الخاصة بالنسبة إليها عثرة كالعثرة التي كانها النظام الحرفي بالنسبة إلى المعمل والاستثمار القروي الصغير بالنسبة إلى طبقة الصناع اليدويين التي كانت في سبيلها إلى التطور . وقد عرفت هذه القوى المنتجة في الملكية الخاصة تطوراً وحيد الجانب ، وأصبح معظمها قوى هدامة ، ولم يستطع قسم كبير منها أن يجد أدنى استخدام له في ظلها . وبصورة عامة خلقت الصناعة الكبيرة في كل مكان علاقات متماثلة بين طبقات المجتمع ، وقضت بالتالي على الطابع الخاص للقوميات المتباينة . وأخيراً ، وبينما كانت بورجوازية كل أمة ما تزال تحتفظ بمصالح قومية خاصة ، خلقت الصناعة الكبيرة طبقة مصالحها واحدة في جميع الأمم ، فقدت القومية بالنسبة إليها كل مبرر للوجود ، طبقة متحررة فعلاً من العالم القديم ومعارضة له في الوقت نفسه . وكانت النتيجة أن العمل نفسه ، لا العلاقات مع الرأسمالي فحسب ، أصبح لا يطاق بالنسبة إلى العامل .

وبديهي أن الصناعة الكبيرة لا تتوصل إلى درجة واحدة من التقدم في جميع أقاليم البلد الواحد . لكن هذا لا يوقف حركة طبقة البروليتاريا مادام البروليتاريون الذين تولد لهم الصناعة الكبيرة يقفون على رأس هذه الحركة ويجرون معهم الطبقة كلها ، وما دام العمال المستبعدون من الصناعة الكبيرة هم في وضع أسوأ أيضاً من وضع عمال الصناعة الكبيرة بالذات . كذلك فإن البلدان التي نمت فيها صناعة

كبيرة تؤثر على البلدان المحرومة إن قليلاً وإن كثيراً من الصناعة ، وذلك بقدر ما تجر التجارة العالمية البلدان الأخيرة الى حلبة صراع المزاحمة العالمية^(١) . ان هذه الاشكال المختلفة هي أشكال لتنظيم العمل والملكية في آن واحد . وفي كل مرحلة تتوصل القوى المنتجة المتوفرة الى اتحاد معين ، وذلك بقدر ما تكون الحاجات قد جعلت من هذا الاتحاد ضرورياً .

- ٢ -

علاقات الدولة والحق بالملكية

ان الشكل الاول للملكية في العالم القديم كما في العصر الوسيط هو الملكية

(١) ان المزاحمة تعزل الافراد ، لا البورجوازيين فحسب ، بل ، وعلى الأخص ، البروليتاريين أيضاً ، بعضهم عن بعض ، بالرغم من انها تجمع بينهم . ولهذا فلا بد ان تنقضي فترة طويلة من الزمن قبل ان يتمكن هؤلاء الافراد من الاتحاد ، وذلك بغض النظر - هذا اذا كانوا لا يرغبون في ان يكون اتحادهم محلياً صرفاً - عما تقتضيه المزاحمة مسبقاً من خلق الصناعة الكبيرة للوسائل الضرورية ، ومن مدن صناعية كبيرة ومن مواصلات سريعة ورخيصة التكاليف ، ولهذا أيضاً لا يمكن التغلب على كل قوة منظمة تقف في وجه هؤلاء الافراد المعزولين الذين يعيشون في شروط تعيد يومياً خلق هذه العزلة ، إلا بعد صراعات طويلة . والمطالبة بعكس هذا إنما تعني المطالبة بالألا يكون هناك وجود للمزاحمة في هذا العصر التاريخي المحدد ، او بأن يستأصل الافراد من أدمغتهم الشروط التي ليس لهم أي رقابة عليها بصفتهم افراداً معزولين .

القبلية ، المشروطة بصورة رئيسية بالحروب لدى الرومان وبتربية الماشية لدى الجرمان . وتبدو ملكية القبيلة ، لدى الشعوب القديمة التي تسكن عدة قبائل منها مدينة واحدة ، تبدو وكأنها ملكية دولة ، ويبدو حق الفرد في هذه الملكية كمجرد حيازة بسيطة تقتصر ، على غرار الملكية القبلية ، على الملكية العقارية وحدها . والملكية الخاصة الصرف تبدأ لدى القدامى كما لدى الشعوب الحديثة مع الملكية المنقولة . فالملكية القبلية اذن تتطور ، لدى الشعوب الخارجية من العصر الوسيط ، مروراً بالمراحل المختلفة – ملكية عقارية اقطاعية ، ملكية منقولة حرفية ، رأسمال المعمل – حتى الرأسمال الحديث المشروط بالصناعة الكبيرة وبالمزاحمة العالمية التي تمثل الملكية الخاصة الصرف ، المجردة من كل مظهر تشاركي ، المستبعدة لكل تأثير للدولة على تطور الملكية . وإثماً مع هذه الملكية الخاصة الحديثة تتجاوب الدولة الحديثة التي استولى عليها شيئاً فشيئاً الملاك الخاصون بواسطة الضرائب ، والتي سقطت في أيديهم بكاملها بفضل نظام الدين العام ، والتي يرتبط وجودها كل الارتباط ، كنتيجة لحركة ارتفاع وانخفاض أسهم الدولة في البورصة ، بالقروض التجارية التي يمنحها اياها الملاك الخاصون ، البورجوازيون . والبورجوازية مرغمة ، لمجرد انها أصبحت طبقة ولم تعد طائفة ، على ان تنظم نفسها على الصعيد القومي ، لا على الصعيد المحلي ، وعلى ان تعطي شكلاً عاماً لمصالحها المشتركة . والدولة ، بتحريرها الملكية الخاصة من المشاعية ، قد اكتسبت وجوداً خاصاً الى جانب المجتمع البورجوازي وخارجاً عنه . لكن هذه الدولة ليست شيئاً آخر إلا الشكل التنظيمي الذي تفرض الضرورة على البورجوازيين ان يختاروه لأنفسهم ، ليضمنوا ملكيتهم ومصالحهم معاً ، في الخارج والداخل على حد سواء . واستقلال الدولة لم يعد موجوداً اليوم إلا في البلدان التي لم تتوصل الطوائف فيها بعد في تطورها الى مرحلة الطبقات والتي ما تزال هذه الطوائف

تلعب فيها دوراً في حين انها أقصيت في البلدان الاكثر تطوراً ، وكذلك في البلدان التي يوجد فيها خليط والتي لا تستطيع بالتالي اي فئة من السكان فيها السيطرة على سائر الفئات . وهكذا هي الحال بوجه خاص في ألمانيا . واكمل مثال على الدولة الحديثة هو اميركا الشمالية . وقد توصل الكتاب الفرنسيون والانكليز والاميركان المحدثون الى ان يعلنوا جميعهم بلا استثناء ان الدولة لا توجد إلا بسبب الملكية الخاصة ، وبذلك انتقلت هذه القناعة الى الوجدان العام .

وعلى هذا ، ولما كانت الدولة هي الشكل الذي يتمكن عن طريقه أفراد طبقة مهيمنة من ترجيح كافة مصالحهم المشتركة والذي يتلخص فيه كل المجتمع البورجوازي لعصر من العصور ، لذا فإن كل المؤسسات المشتركة تمر من خلال وساطة الدولة وتتلقى شكلاً سياسياً . ومن هنا كان الوهم القائل ان القانون يقوم على الارادة ، والانكى من ذلك على ارادة حرة ، منفصلة عن اساسها العيني . كذلك فإن الحق يرجع بدوره الى القانون .

ان انحلال المشاعة الطبيعية يولد الحق الخاص والملكية الخاصة اللذين يتطوران سوياً . ولم يكن لتطور الملكية الخاصة والحق الخاص لدى الرومان من نتيجة صناعية او تجارية نظراً الى ان كل نمط انتاجهم ظل على ما هو عليه . اما لدى الشعوب الحديثة التي ادت فيها الصناعة والتجارة الى انحلال المشاعة الاقطاعية ، فإن ولادة الملكية الخاصة والحق الخاص كانت بمثابة بداية مرحلة جديدة قابلة لتطور لاحق . لقد كانت آمالفي ، وهي اول مدينة في العصر الوسيط انشأت تجارة بحرية واسعة ، اول مدينة ايضاً اسست القانون التجاري . وعندما ادت التجارة والصناعة الى تطور اكبر في الملكية الخاصة في ايطاليا اولاً ، ثم في بلدان اخرى ، حدثت عودة مباشرة الى الحق الخاص الذي سبق ان انشأه

الرومان ، فرفع هذا الحق الى مرتبة السلطة . وفيما بعد ، عندما توصلت البورجوازية الى ما فيه الكفاية من القوة كما يتعهد الامراء مصالحها ، مستخدمين هذه البورجوازية كأداة للتطويع بالطبقة الاقطاعية ، بدأ تطور الحقوق الفعلي في جميع البلدان - في فرنسا في القرن السادس عشر - وتم هذا التطور في جميع البلدان باستثناء انكلترا على أسس الحقوق الرومانية . وحتى في انكلترا كان لا بد من ادخال بعض مبادئ الحقوق الرومانية (ولا سيما فيما يتعلق بالملكية المنقولة) من اجل الاستمرار في تحسين الحقوق الخاصة (لا ننس أن الحقوق شأن الدين ليس لها تاريخ خاص بها) .

ان الحقوق الخاصة تعبر عن علاقات الملكية القائمة كما لو انها نتيجة ارادة عامة . ان حق التمتع والتصرف (Jus utendi et abutendi) يعبر هو نفسه من جهة اولى عن كون الملكية الخاصة قد أصبحت مستقلة كل الاستقلال عن المجتمع ، ويعبر من الجهة الثانية عن الوهم القائل ان الملكية الخاصة نفسها تقوم على الارادة الخاصة وحدها ، على التصرف الحر بالأشياء . والواقع أن التصرف له حدود اقتصادية محددة للغاية بالنسبة الى المالك الخاص اذا كان لا يريد ان يرى ملكيته ، ومعها حقه في التصرف ، ينتقلان الى أيدي اخرى . ذلك لأن الشيء ، المنظور إليه فقط في علاقاته مع ارادة المالك ، ليس شيئاً بالمرّة لكنه يصبح ، في التجارة فقط ، وبصورة مستقلة عن الحق ، شيئاً ، ملكية واقعية (علاقة ، او ما يسميه الفلاسفة فكرة) . وهذا الوهم الحقوقي الذي يرجع الحق الى الارادة وحدها يؤدي بالضرورة من خلال التطور اللاحق لعلاقات الملكية ، الى واقع ان الفرد يمكن ان يكون له حق في شيء ما دون ان يكون لديه الشيء فعلاً . لنفترض على سبيل المثال ان المزارحة ألغت دخل أرض ما ، فمالك هذه الارض يحتفظ بحقه القانوني في هذه الارض وكذلك بحقه

في التمتع والتصرف بها . لكنه لا يستطيع ان يفعل بها شيئاً ، وهو لا يملك شيئاً باعتباره مالكا عقارياً إن لم يكن يملك علاوة على ذلك ما فيه الكفاية من رؤوس الاموال لزراعة أرضه . وهذا الوهم الذي يقع فيه الحقوقيون يفسر أيضاً انه بالنسبة إليهم كما بالنسبة الى كل قانون حقوقي لا يعدوا الامران يكون اكثر من محض احتمال فيما يتعلق بدخول الافراد في علاقات فيما بينهم ، عن طريق العقد على سبيل المثال ، وان علاقات من هذا النوع تعتبر في نظرهم من العلاقات التي يمكن للانسان ان يعقدها او لا يعقدها حسب مشيئته ، والتي يقوم فيحواها على إرادة المتعاقدين التعسفية والفردية وحدها . وفي كل مرة خلق فيها تطور الصناعة والتجارة اشكالاً جديداً للتداول (شركات التأمين وغيرها على سبيل المثال) ، أرغمت الحقوق بصورة نظامية على دمج هذه الاشكال في انماط اكتساب الملكية .



ما من فكرة شائعة كالفكرة القائلة ان التاريخ لم يشهد حتى اليوم الا عمليات استملاك . فالبرابرة قد استملكوا الامبراطورية الرومانية ، وانما عن طريق هذا الاستملاك يفسر انتقال العالم القديم الى الاقطاعية . لكن المهم ان نعرف بعد هذا الاستملاك الذي قام به البرابرة هل أُنمت الامة المستولى عليها قوى منتجة صناعية ، كما هي الحال لدى الشعوب الحديثة ، ام هل تقوم قواها المنتجة على اتحاد الطرفين وتعايشها لا غير . والاستملاك مشروط ، علاوة على ذلك ، بالشيء المستولى عليه . اذ لا يمكن لاحد ان يستولي على ثروة صاحب مصرف ، مؤلفة من أوراق وسندات ، اذا لم يخضع المستولي عليها لشروط انتاج وتداول البلد المغزو . وكذلك الحال بالنسبة الى كل الرأسمال الصناعي لبلد صناعي حديث . والاستملاك أخيراً ينتهي بسرعة في كل مكان ، وحين لا

لا يتبقى من شيء يستولى عليه ، فلا من بد الشروع بالانتاج . وينتج عن ضرورة الانتاج هذه التي تتجلى باكرا ان شكل التعايش الذي يتبناه الغزاة الذين يستوطنون لا بد ان يتجاوب مع درجة تطور قوى الانتاج التي يجدونها ، ولا بد لشكل التعايش ان يتحول تبعاً للقوى المنتجة اذا لم يتحقق التجاوب دفعة واحدة . ومن هنا نجد تفسيراً لواقعة خيل للناس انهم يلحظونها في كل مكان في الزمن الذي يتلو الفتوحات الكبيرة : فالواقع ان الخادم كان السيد ، والغزاة تبنا بسرعة لغة البلد المفتوح وثقافته وأعرافه . والاقطاعية لم تحمل جاهزة من المانيا ، لكن اصلها يعود ، من طرف الغزاة ، الى التنظيم العسكري للجيش اثناء الغزو بالذات ، وقد تطور هذا التنظيم بعد الغزو بفعل القوى المنتجة الموجودة في البلد المفتوح ليصبح الاقطاعية بمعناها المعروف . واخفاق محاولات فرض اشكال اخرى وليدة الذكريات المتبقية من روما القديمة (شارلمان على سبيل المثال) يدلنا الى حد كان الشكل الاقطاعي مشروطاً بالقوى المنتجة .

- ٣ -

ادوات الانتاج واشكال الملكية

الطبيعية والمتمدنية

ينتج (١) من النقطة الاولى ان تقسماً متقدماً للعمل وتجارة واسعة هما شرط

(١) المطلاع المرقم بيد مار كس من صفحة ٣٦ الى ٣٩ مفقود .

« المترجم »

مسبق أولي ، وينتج من النقطة الثانية الطابع المحلي . وفي الحالة الأولى يكون واجباً تجميع الأفراد . وفي الحالة الثانية ، نجدهم الى جانب اداة الانتاج المعطاة كأدوات انتاج هم أنفسهم . هنا يبدو اذن الفرق بين ادوات الانتاج الطبيعية وبين ادوات الانتاج التي تخلقها الحضارة . فالحقل المزروع (الماء ، النخ) يمكن ان يعتبر اداة انتاج طبيعية . وفي الحالة الاولى ، وبالنسبة الى اداة الانتاج الطبيعية ، يكون الأفراد ملحقين بالطبيعة . وفي الحالة الثانية يكونون ملحقين بنتاج عمل . في الحالة الأولى تبدو اذن الملكية ، الملكية العقارية هنا ، كسيطرة مباشرة وطبيعية . وفي الحالة الثانية تبدو هذه الملكية كسيطرة للعمل ، وعلى وجه التخصيص العمل المتراكم ، الرأسمال . الحالة الأولى تفترض مقدماً ان الأفراد توحد بينهم رابطة ما ، سواء أكانت الاسرة ام القبيلة ام الارض بالذات النخ . . والحالة الثانية تفترض مقدماً انهم مستقلون بعضهم عن بعض وانه لا يجمع بينهم الا التبادل . وفي الحالة الاولى يكون التبادل بصورة اساسية تبادلاً بين البشر والطبيعة ، تبادلاً يقاوض فيه عمل هؤلاء مقابل نتاج هذه . وفي الحالة الثانية يكون ، بصورة شبه حاسمة ، تبادلاً بين البشر انفسهم . في الحالة الأولى يكفي الانسان ذكاً ومتوسط ولا يكون ثمة انفصال البتة بين النشاط الجسدي والنشاط الفكري . وفي الحالة الثانية لابد ان يكون تقسيم العمل الجسدي والعمل الفكري قد تم عملياً . في الحالة الأولى يمكن لسيطرة المالك على الاموال ان تقوم على علاقات شخصية ، على نوع من التشارك . وفي الحالة الثانية لا بد أن تأخذ شكلاً عينياً متجسداً في طرف ثالث هو المال . في الحالة الاولى تكون الصناعة الصغيرة موجودة ، لكنها تكون ملحقه باستخدام اداة الانتاج الطبيعية ، وبالتالي من غير توزيع للعمل بينا مختلف الأفراد . وفي الحالة الثانية لا توجد الصناعة الا في تقسيم العمل وعن طريق هذا التقسيم .

لقد انطلقنا حتى الآن من أدوات الانتاج ، ولقد كانت ضرورة الملكية الخاصة بالنسبة الى بعض المراحل الصناعية جلية في مثل هذه الحال . ففي الصناعة الاستخراجية تكون الملكية الخاصة ما تزال متطابقة تمام التطابق مع العمل . وفي الصناعة الصغيرة وفي كل الزراعة المعروفة حتى اليوم تكون الملكية النتيجة الضرورية لأدوات العمل المتوفرة . وفي الصناعة الكبيرة ليس التناقض بين اداة الانتاج والملكية الخاصة الا نتاج هذه الصناعة الكبيرة ، ولا بد ان تكون قد بلغت درجة كبيرة من التطور حتى يمكنها ان تخلقه . ان الغاء الملكية الخاصة ليس ممكنا اذن الا مع الصناعة الكبيرة .

ان جميع شروط وجود الأفراد وتعيناتهم وطابعهم المحدود تكون ، في الصناعة الكبيرة والمزاحمة ، ذائبة في شكلين بالغى البساطة : الملكية الخاصة والعمل . ومع المال يصبح كل شكل من اشكال التداول والتداول نفسه احتماليين لا أكثر بالنسبة الى الأفراد . وعلى هذا فإنه من طبيعة المال بالذات الا تكون جميع العلاقات قد كانت حتى الآن الا علاقات افراد في شروط محددة ، لا علاقات أفراد كأفراد . وترجع هذه الشروط اليوم الى شرطين : العمل المتراكم أو الملكية الخاصة من جهة ، والعمل الفعلي من الجهة الثانية . واذا ما اختفى احد هذين الشرطين ، انقطع التداول . ان الاقتصاديين المحدثين انفسهم ، سيسموندي على سبيل المثال وشربوليز الخ ، يعارضون بين تشارك الافراد وتشارك رؤوس الأموال . ثم ان الأفراد أنفسهم ، من جهة اخرى ، ملحقون كلياً بتقسيم العمل ، ومن هنا فانهم يجدون انفسهم في اكبر تبعية ازاء بعضهم البعض . والملكية الخاصة ، بقدر ما تعارض العمل داخل العمل ، تولد وتتطور بفعل ضرورة التراكم ، وتستمر في البداية بالاحتفاظ بشكل التشارك لتقرب من ثم أكثر فأكثر من الشكل الحديث للملكية الخاصة في تطورها

اللاحق . والخلاصة ان تقسيم العمل ينطوي من الاصل أيضاً على تقسيم شروط العمل ، من أدوات ومواد ، وينطوي بالاضافة الى هذا التقسيم على تجزئة الرأسمال المتراكم بين مختلف الملاك ، وبالتالي على التجزئة بين الرأسمال والعمل وعلى مختلف أشكال الملكية بالذات . وكلما تقدم تقسيم العمل ، وكلما ازداد التراكم ، توضحت التجزئة بصورة ملحوظة أكثر . والعمل نفسه لا يمكن ان يستمر الا على اساس هذه التجزئة .

ثمة واقعتان اذن تظهران هنا . فالقوى المنتجة اولا تبدو منفصلة ومستقلة تمام الاستقلال عن الافراد ، كعالم قائم في ذاته ، الى جانب الافراد ، وهذا يرجع الى ان الافراد ، الذين ليست هذه القوى الا قواهم ، موجودون كأفراد مجزئين ومتعارضين مع بعضهم البعض ، في حين ان هذه القوى ليست من جهة ثانية قوى واقعية الا في التجارة وفي صلة الافراد بعضهم ببعض . اذن فمن الجهة الاولى كلية من القوى المنتجة اخذت نوعا من شكل موضوعي وما عادت بالنسبة الى الافراد انفسهم قوى الافراد ، بل قوى الملكية الخاصة ، وبالتالي قوى الافراد بقدر ما يكونون ملاكا خاصين لا غير . ولم يسبق لهذه القوى المنتجة في أي مرحلة سابقة ان اخذت هذا الشكل غير المبالي بصلات الافراد كأفراد لان علاقاتهم فيما بينهم كانت ماتزال محدودة . ومن الجهة الثانية نرى انه تنتصب في وجه هذه القوى المنتجة غالبية الافراد الذين انفصلت هذه القوى عنهم فحرموا بالتالي من مضمون حياتهم الواقعي ، واصبحوا افرادا مجردين ، لكنهم وجدوا انفسهم بالمقابل ، وعلى هذا المستوى فقط ، قادرين على الدخول في علاقات مع بعضهم البعض كأفراد .

ان العمل ، الرابطة الوحيدة التي ماتزال تربطهم بالقوى المنتجة وبوجودهم الخاص ، قد فقد لديهم كل مظهر من مظاهر تظاهر الذات ، وهو لا يبقى على

حياتهم الا من خلال اضعافها وانها كها . وفي المراحل السابقة ، كان تظاهر الذات وانتاج الحياة المادية منفصلين لمجرد انها كانا يقعان على عاتق اشخاص متباينين ولمجرد ان انتاج الحياة المادية كان ما يزال يعتبر تظاهرا للذات من مستوى ادنى بسبب الطابع المحدود للافراد انفسهم . وتظاهر الذات وانتاج الحياة المادية هذان منفصلان اليوم الى حد تبدو معه الحياة المادية وكأنها الهدف ، ويبدو معه انتاج الحياة المادية ، اي العمل ، وكأنه الوسيلة (باعتبار ان هذا العمل هو الآن الشكل الوحيد الممكن ، لكن السلي كما نرى ، لتظاهر الذات) .

ولقد وصلت بنا الامور اليوم الى حد بات معه الافراد مرغمين على تملك كلية القوى المنتجة الموجودة ، لا للتوصل الى اظهار الذات ، بل لتأمين وجودهم قبل كل شيء . وهذا التملك مشروط اولا بالشيء المطلوب تملكه ، وهو هنا القوى المنتجة المتطورة الى درجة الكلية والموجودة فقط داخل علاقات شمولية . ومن هذه الزاوية يكون واجبا على هذا التملك ان ينطوي على طابع شمولي متجاوب مع القوى المنتجة ومع العلاقات . وتملك هذه القوى ليس هو بالاصل الا تطور الطاقات الفردية المتجاوبة مع ادوات الانتاج المادية . ومن هنا فإن تملك كلية من ادوات الانتاج انما هو تطور كلية من الطاقات في الافراد انفسهم . وهذا التملك مشروط علاوة على ذلك بالافراد الذين يملكون . وبروليتاريو العصر الراهن ، المحرومون كليا من كل تظاهر للذات ، هم وحدهم القادرون على التوصل الى تحقيق تظاهريهم الشامل ، لا المحدود ، الذي يكمن في تملك كلية من القوى المنتجة وفي التطور المطروح على هذا النحول كلية من الطاقات . لقد كانت جميع التملكات الثورية السابقة محدودة . كان افراد تحد اداة الانتاج المحدودة والعلاقات المحدودة من اظهارهم لذواتهم ، يملكون اداة الانتاج المحدودة هذه

ولا يتوصلون بالتالي الا الى تحديد جديد . كانت اداتهم الانتاجية تصبح ملكيتهم ، لكنهم كانوا يظنون هم انفسهم تابعين لتقسيم العمل ولأداتهم الانتاجية الخاصة . وفي جميع التملكات السابقة ، كانت كتلة من الافراد تظل تابعة لاداة انتاجية وحيدة . اما في التملك الذي يقوم به البروليتاريون ، فان كتلة من ادوات الانتاج تصبح بالضرورة تابعة لكل فرد ، والملكية تابعة للجميع . ان التداول الشمولي الحديث لا يمكن ان يكون ملحقاً بالافراد الا اذا كان ملحقاً بالجميع . والتملك مشروط علاوة على ذلك بالطريقة الخاصة التي يجب ان يتم بها . وهو لا يمكن ان يتم الا عن طريق اتحاد شمولي بالضرورة بدوره ، كنتيجة لطابع البروليتاريا بالذات ، والا عن طريق ثورة ستطيح ، من جهة اولى ، بقوة نمط الانتاج والتجارة السابق ، وكذلك بنمط البنية الاجتماعية ، وستطور ، من جهة ثانية ، الطابع الشمولي للبروليتاريا والطاقة التي هي بحاجة اليها لتحقيق هذا التملك على الوجه المرام ، اخيراً ثورة ستجرد فيها البروليتاريا علاوة على ذلك من كل مايظل عالقا بها من وضعها الاجتماعي السابق .

وإنما عند هذه المرحلة فقط يتطابق تظاهر الذات مع الحياة المادية ، الأمر الذي يتجاوب مع تحول الأفراد الى أفراد كاملين ومع التحرر من كل الطابع الأولي . ويتجاوب مع هذه المرحلة تحول العمل الى إظهار للذات وتحول العلاقات المشروطة حتى ذلك الحين الى علاقات أفراد كأفراد . ومع تملك كلية القوى المنتجة من قبل الأفراد المجتمعين ، تكون الملكية الخاصة قد ألغيت . وفي حين أنه في التاريخ السابق كان كل شرط خاص يبدو دوماً وكأنه عرضي ، فإن عزلة الأفراد انفسهم والربح الخاص بكل واحد منهم هما اللذان يصبحان الآن عرضيين .

اما الأفراد الذين ما عادوا تابعين لتقسيم العمل ، فقد تصوره الفلاسفة كمثل

اعلى تحت لفظة « الانسان » ، وفهموا كل الصيرورة التي أتينا على عرضها بأنها تطور « الانسان » . وبذلك اهلوا « الانسان » ، في كل مرحلة من مراحل التاريخ الماضي ، محل الافراد الموجودين ، وصوروا هذا « الانسان » على انه القوة المحركة للتاريخ . لقد فهمت كل الصيرورة اذن على انها صيرورة استلاب « الانسان » لذاته ، وهذا يرجع بصورة رئيسية الى ان الفرد المتوسط من المرحلة اللاحقة قد أحل دوماً محل الفرد المتوسط من المرحلة السابقة ، والى ان الوعي اللاحق قد نسب الى الأفراد السابقين . وعن طريق هذا القلب الذي يهمل دفعة واحدة الشروط الواقعية ، يصبح من الممكن تحويل كل التاريخ الى صيرورة لتطور الوعي .



ان تصور التاريخ الذي عرضناه يعطينا أيضاً في النهاية النتائج التالية :

١ - تنشأ في تطور القوى المنتجة مرحلة تولد فيها قوى منتجة ووسائل تداول لا يمكن إلا ان تكون مشؤومة في العلاقات القائمة ، وتكف عن ان تكون قوى منتجة لتصبح قوى هدامة (الآلية والمال) ، كما تولد ، وهذه واقعة مرتبطة بالواقعة السابقة ، طبقة تتحمل جميع مهام المجتمع من غير ان تتمتع بفوائده ، طبقة مستبعدة من المجتمع وتجد نفسها بالغضب في معارضة سافرة لسائر الطبقات ، طبقة تشكلها غالبية اعضاء المجتمع وينبع منها وعي ضرورة ثورة جذرية ، وعي هو الوعي الشيوعي الذي يمكن بالطبع ان يتكون لدى الطبقات الأخرى بفضل رؤية موقف هذه الطبقة . ٢ - ان الشروط التي يمكن فيها استخدام قوى منتجة محددة ، هي شروط سيطرة طبقة محددة من طبقات المجتمع ، والقوة الاجتماعية لهذه الطبقة ، الناجمة مما تملكه ، تجد بصورة نظامية تعبيرها العملي تحت صورة مثالية في كل شكل من اشكال الدولة . ولهذا فان

كل نضال ثوري موجه ضد طبقة كانت لها السيطرة حتى الآن . ٣ - ظل نمط النشاط ، في جميع الثورات السابقة ، ثابتاً لا يتبدل ، ولم تعد المسألة ان تكون اكثر من توزيع آخر لهذا النشاط ، توزيع جديد للعمل بين أشخاص آخرين . وبالمقابل فإن الثورة الشيوعية موجهة ضد النمط السابق للنشاط ، وهي تلغي العمل وتلغي سيطرة جميع الطبقات بإلغائها الطبقات نفسها ، لأنها تتم على يد الطبقة التي أمست غير منظور إليها كطبقة في المجتمع ، غير معترف بها كطبقة ، والتي تكون قد أصبحت التعبير عن انحلال جميع الطبقات ، جميع القوميات الخ ... داخل المجتمع الراهن . ٤ - تتضح ضرورة تحويل كثيف للجماهير لخلق ذلك الوعي بصورة جماعية ، وكذلك لإنجاز هذه المهمة على الوجه المرام والحال ان مثل هذا التحويل لا يمكن ان يتم إلا عن طريق حركة عملية ، عن طريق ثورة . وهذه الثورة لم تصبح ضرورية لأنها الوسيلة الوحيدة للاطاحة بالطبقة المسيطرة فحسب ، بل أصبحت ايضاً ضرورية لأن الثورة هي وحدها التي ستسمح للطبقة التي تطيح بالطبقة الاخرى بأن تكنس كل عفن النظام القديم وبأن تصبح قادرة على بناء المجتمع على أسس جديدة .

ج - الشيوعية

انتاج شكل العلاقات ذاتها

تتميز الشيوعية عن كل الحركات التي سبقتها حتى الآن بأنها قلب رأساً على عقب أساس جميع علاقات الانتاج والتبادل الماضية ، وبأنها تعالج بوعي للمرة الاولى في التاريخ جميع الشروط الطبيعية المسبقة ناظرة إليها على أنها من ابداع البشر الذين سبقونا حتى الآن ، وبأنها تعري هذه الشروط من صفتها الطبيعية وتخضعها لقوة الأفراد المتحدين . وتنظيمها بالأساس اقتصادي ، وهذا التنظيم هو الابداع المادي لشروط هذا الاتحاد . والابداع الدائم للشيوعية هو على وجه التحديد الأساس الواقعي الذي يجعل كل ما هو موجود وجوداً مستقلاً عن الأفراد مستحيلاً . لكن بقدر ما أن هذا الشيء الموجود نتاج خالص محض لعلاقات الأفراد فيما بينهم حتى اليوم . فالشيوعيون اذن يعتبرون ، عملياً ، الشروط التي خلقها الانتاج والتجارة قبلهم عوامل لعضوية ، لكنهم لا يتصورون بالمقابل ان خطة الاجيال السابقة او مبرر وجودها هو ان تقدم لهم مواد البناء ، كما انهم لا يؤمنون بأن هذه الشروط كانت لعضوية في نظر الذين خلقوها . ان الفرق بين الفرد الشخصي والفرد الاحتمالي ليس تمييزاً تصورياً ، بل واقعة تاريخية . ولهذا التمييز معنى مختلف في الازمنة المختلفة : وعلى سبيل المثال

الطائفة (باعتبارها طبقة اجتماعية) بالنسبة الى انسان القرن الثامن عشر ، وكذلك الأسرة إن قليلا وإن كثيراً . انه تميز لا تقع علينا نحن مهمة القيام به بالنسبة الى كل عصر ، بل يقوم به كل عصر بنفسه من بين مختلف العناصر التي يلقاها عند مجيئه ، والعصر لا يقوم بهذا التمييز تبعاً لمفهوم ما ، بل تحت ضغط معتركات الحياة المادية . ان ما يبدو احتمالاً بالنسبة الى العصر اللاحق ، بالتعارض مع العصر السابق ، حتى بين العناصر الموروثة عن هذا العصر السابق ، هو شكل من العلاقات يتجاوب مع تطور محدد للقوى المنتجة . والرابطة بين القوى المنتجة وشكل العلاقات هي الرابطة بين شكل العلاقات والنشاط او إظهار الأفراد لذاتهم . (والشكل الأساسي لإظهار الذات هذا هو بالطبع الشكل المادي الذي يتعلق به كل شكل آخر ، فكري أو سياسي او ديني الخ) وجلي ان الشكل المختلف الذي تتخذه الحياة المادية يتعلق في كل حالة بالحاجات التي سبق ان تطورت ، وانتاج هذه الحاجات ، شأنه شأن تلبيةها ، هو نفسه صيرورة تاريخية لا نجدها أبداً لدى خروف او لدى كلب بالرغم من ان الخراف والكلاب تحت شكلها الراهن هي ، بالرغم منها ، نتاجات صيرورة تاريخية . وما لم يتجل للأفراد التناقض ، فان الشروط التي يدخلون فيها في علاقات فيما بينهم هي شروط ملتزمة بفرديتهم ، شروط ليست خارجية البتة بالنسبة اليهم ، وهي وحدها التي تسمح لهؤلاء الأفراد المحددين والموجودين في شروط محددة بان ينتجوا حياتهم المادية وكل ما ينجم عنها . انها اذن شروط اظهارهم لذاتهم ، وهي منتجة من قبل اظهار الذات هذا ^(١) . وعلى هذا وطالما ان التناقض لم يتدخل

(١) : كتب مار كس في العمود الأيمن تجاه هذه الجملة : انتاج شكل

العلاقات نفسه .

بعد ، فان الشروط المحددة التي ينتج فيها الأفراد تتجاوب اذن مع حدودهم الفعلية ، مع وجودهم المحدود الذي لا يتجلى طابعه المحدود الا مع ظهور التناقض فيصبح بالتالي موجودا بالنسبة الى الجيل اللاحق . وآنذاك يتبدى هذا الشرط وكأنه عقبة عارضة ، وآنذاك ينسب ايضاً الى العصر السابق الوعي بأنه عقبة . وهذه الشروط المختلفة ، التي تتجلى اولا كشروط لتظاهر الذات ، وفيما بعد كعقبات في وجه هذا التظاهر ، تشكل في كل التطور التاريخي سلسلة منسجمة من اشكال العلاقات ترتبط فيما بينها بكون شكل العلاقات السابق ، الذي اصبح عقبة ، يستبدل بشكل جديد يتجاوب مع القوى المنتجة التي حققت تطوراً أكبر ، ويتجاوب من هنا بالذات مع أحدث واكمل نمط من انماط اظهار الافراد لذواتهم ، وهو شكل يصبح بدوره عقبة فيستبدل آنذاك بشكل آخر . ولما كانت هذه الشروط تتجاوب في كل مرحلة مع التطور المتواقت للقوى المنتجة ، فان تاريخها هو في الوقت نفسه تاريخ القوى المنتجة التي تتطور وتنتقل الى كل جيل جديد ، وبالتالي تاريخ تطور قوى الافراد انفسهم .

ولما كان هذا التطور يتم بصورة طبيعية ، اي من غير ان يكون تابعاً لخطّة عامة يضعها افراد متشاركون بحرية ، فانه ينطلق من محليات متباينة ومن قبائل ومن امم ومن فروع للعمل الخ ، يتطور كل منها في البداية باستقلال عن الباقي ولا يدخل في علاقات معه الا رويداً رويداً . وعلاوة على ذلك فان هذا التطور يجري ببطء والدرجات والمصالح المختلفة ليست مستبعدة كلياً ، بل هي ملحقة فقط بالمصلحة التي تنتصر وتظل تجر اذيالها طوال قرون عدة الى جانب هذه المصلحة . وينجم عن هذا ان الافراد ، داخل الامة الواحدة ، يتطورون تطوراً متبايناً كل التباين حتى ولو استثنينا شروطهم العارضة ، وينتج عن ذلك ايضاً ان مصلحة سابقة ، اخلت شكل علاقاتها الخاص مكانه لشكل آخر يتجاوب مع

صاحبة لاحقة ، تظل مدة طويلة من الزمن متمتعة بقوة تقليدية في التشارك الظاهري الذي استقل بنفسه تجاه الافراد (الدولة ، الحقوق) . والثورة هي وحدها القادرة ، عند التحليل الاخير ، على تحطيم هذا الشكل . وهذا ما يفسر لنا أيضاً لماذا يمكن للوعي ان يبدو احياناً ، حين تكون المسألة متعلقة بنقاط منفردة قابلة لتكوين أعم ، متقدماً على العلاقات التجريبية المعاصرة ، الى حد يمكن معه الاعتماد ، في صراعات مرحلة لاحقة ، على نظريين سابقين كما لو انهم مرجع موثوق . وبالمقابل يتم التطور بسرعة في البلدان التي تدخل دفعة واحدة في مرحلة تاريخية متطورة أصلاً ، كما هي حال اميركا الشمالية . ان مثل هذه البلدان ليس لها من شرط طبيعي مسبق سوى الافراد الذين يستقرون فيها والذين قادتهم اليها اشكال علاقات البلدان القديمة التي لا تتجاوب مع حاجاتهم . هذه البلدان تبدأ اذن مع افراد البلدان القديمة الذين سبقوا غيرهم في تطورهم ، وبالتالي مع شكل العلاقات الاكثر تطوراً المتجاوب مع هؤلاء الافراد ، حتى قبل ان يكون قد اتبع لهذا الشكل من العلاقات ان يفرض نفسه في البلدان القديمة.^(١) وهذه هي حال جميع المستعمرات وذلك بقدر ما انها ليست مجرد محطات عسكرية او مجرد محطات تجارية . ومن امثلة ذلك قرطاجة والمستعمرات اليونانية وايسلندا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر . ومن الأمثلة ايضاً مثال الفتح ، فالفاتحون يحملون شكل العلاقات الذي تطور فوق ارض اخرى الى البلد

(١) : الطاقة الشخصية لافراد من أمم مختلفة – الألمان والاميركان – وهي طاقة ناجمة عن اختلاط العروق – ومن هنا كان الالمان الأغنياء حقاً – ففي فرنسا وانكلترا النخ شعوب اجنبية انتقلت الى ارض لها تطورها السابق ، والى ارض جديدة تماماً في اميركا ، اما في المانيا فالسكان البدائيون لم يتحركوا من البلاد .

المفتوح جاهزاً . ويكون هذا الشكل ، في بلده الاصلي ، مثقل الكاهل بمصالح وعلاقات العصور السابقة ، اما في البلد المفتوح فمن الممكن ومن الواجب ان يفرض بتمامه وبلا عراقيل ، ولو لضمان قوة دائمة للفاتح ليس الا . (انكلترا ونابولي بعد الفتح النورماندي حيث تلقينا احدث شكل من التنظيم الاقطاعي)

وعلى هذا ، فان جميع معارك التاريخ ، حسب تصورنا ، يعود أصلها الى التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقات . الا انه ليس من الضروري ان يبلغ هذا التناقض اقصى مدى له في بلد ما حتى يسبب اصطدامات في هذا البلد بالذات . ان المزاحمة مع البلدان التي تملك صناعة اكثر تطوراً ، وهي مزاحمة تنشأ عن اتساع نطاق التجارة الدولية ، تكفي لتوليد تناقض مماثل ، حتى في البلدان التي تملك صناعة اقل تطوراً (على سبيل المثال ، البروليتاريا التي ماتزال في حالة كمون في المانيا والتي يرجع سبب ظهورها الى مزاحمة الصناعة الانكليزية) ان هذا التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقات ، والذي ظهر كما رأينا مرارا عدة في التاريخ حتى ايامنا هذه ، قد اضطر في كل مرة الى ان ينفجر في ثورة ، لكن من غير ان يعرض للخطر قاعدته الاساسية ، متخذاً في الوقت نفسه اشكالا ثانوية متباينة ، منها كلية الاصطدامات ، واصطدامات مختلف الطبقات ، وتناقض الوعي ، والصراع العقائدي ، والصراع السياسي ، الخ . ونستطيع الان ، من وجهة نظر محدودة قاصرة ، ان نجرد احد هذه الأشكال الثانوية وان نعتبره اساس هذه الثورات ، وبما يسهل ذلك كون الافراد الذين انطلقت منهم الثورات قد كونوا لأنفسهم بانفسهم او هاماً حول نشاطهم الخاص بالذات ، تبعا لدرجة ثقافتهم وتبعا لمرحلة التطور التاريخي .

ان تحول القوى الشخصية (العلاقات) الى علاقات موضوعية عن طريق تقسيم العمل لا يمكن ان يلتغي وينتفي بمجرد استئصال هذا التصور من الدماغ ،

انما يمكن ان يلغى فقط اذا ما فرض الأفراد سيطرتهم من جديد على هذه القوى الموضوعية والغوا تقسيم العمل ، وهذا غير ممكن بدون التشارك^(١) . وانما في التشارك وحده اذن يمكن ان توجد الحرية الشخصية . اما في النظم البديلة عن مجتمعات التشارك ، والتي لم يعرف التاريخ غيرها حتى الان ، كالدولة النخ ، فان الحرية الشخصية لا توجد الا بالنسبة الى الأفراد الذين تطوروا في شروط الطبقة السائدة ، وبقدر ما انهم افراد في هذه الطبقات ليس الا . والتشارك الظاهري الذي اجتمع فيه الأفراد حتى اليوم ، يأخذ دوما وجودا مستقلاً ازاءهم ويمثل في الوقت ، لكونه يمثل اتحاد طبقة تجاه طبقة اخرى ، لا مجرد تشارك وهمي بالنسبة الى الطبقة المسودة فحسب بل يمثل ايضاً قيداً جديداً لها . اما في التشارك الواقعي ، فان الأفراد يحصلون على حريتهم في الوقت الذي سيحصلون فيه على تشاركهم ، عن طريق هذا التشارك وفيه .

وينتج من كل التطور الذي تم حتى ايامنا ان العلاقات الجماعية التي يدخل فيها افراد طبقة من الطبقات ، والتي كانت دوماً مشروطة بمصالحهم المشتركة تجاه افراد طبقة اخرى ، ينتج ان هذه العلاقات الجماعية كانت دوماً تشاركاً يضم هؤلاء الافراد من حيث انهم افراد متوسطون ليس الا ، ومن حيث انهم يعيشون في شروط وجود طبقتهم . وخلاصة القول انها علاقات يساهم فيها الافراد لا باعتبارهم افراداً بل بوصفهم اعضاء في طبقة . وبالمقابل فان العكس

(١) : المقصود هنا بالتشارك « La communauté » اي المجتمع المنظم

برضى الافراد وحريتهم ، كالمجتمع الذي سيقوم بعد بناء الاشتراكية الكاملة وبعكسه المجتمع الحالي الذي هو تشارك ظاهري وهمي يقوم على سيطرة طبقة معينة لا على تشارك الجميع .

« المترجم »

هو ما يحدث في تشارك البروليتاريين الثوريين الذين يضعون تحت اشرافهم جميع شروط وجودهم وشروط جميع اعضاء المجتمع : فهم يساهمون فيه بوصفهم افراداً . وبالطبع بشرط ان يتم اجتماع الافراد داخل القوى المنتجة التي تكون في مثل هذه الحال قد تطورت . وهذا الاجتماع هو الذي يضع شروط التطور الحر وشروط حركة الافراد تحت اشرافه ، في حين ان هذه الشروط كانت حتى ذلك الوقت منوطة بالصدفة ، كما كانت قد اخذت وجوداً مستقلاً ازاء الافراد على وجه التحديد بسبب انفصالهم بوصفهم افراداً وبسبب ضرورة اتحادهم ، هذا الاتحاد الذي يستلزمه تقسيم العمل ، لكن الذي اصبح ، نتيجة انفصالهم بوصفهم افراداً ، رابطة غريبة عنهم . ان الاتحاد لم يكن البتة حتى الان اتحاداً ارادياً كذاك الذي يصوره لنا « العقد الاجتماعي » ، بل كان اتحاداً ضرورياً على اساس الشروط التي يمكن للافراد فيها ان يتمتعوا بما هو عارض طارئ (لنقارن على سبيل المثال بين تكوين دولة اميركا الشمالية وجمهوريات اميركا الجنوبية) . وهذا الحق في القدرة على التمتع بكل اطمئنان بما هو عارض طارئ داخل شروط معينة ، هو ما كان يسمى حتى الان بالحرية الشخصية - وشروط الوجود هذه ليست بالطبع الا القوى المنتجة واشكال التداول الخاصة بكل عصر .

وصحيح أننا اذا ما نظرنا ، من وجهة نظر فلسفية ، الى تطور الافراد من خلال شروط الوجود المشترك للطوائف والطبقات التي تتعاقب تاريخياً ، ومن خلال التصورات العامة التي تفرض عليهم نتيجة لذلك ، صحيح أننا اذا ما فعلنا ذلك أمكننا بسهولة ان نتخيل أن النوع او « الانسان » قد تطور في هؤلاء

الافراد او أنهم طوروا الانسان . وهذا تخيل يوجه اهانات خشنة الى التاريخ^(١) .
وأمكننا بالتالي ان نفهم هذه الطوائف المختلفة وهذه الطبقات المختلفة على انها
منجزات نوعية للتعبير العام ، تفرعات لـ « النوع » ، مراحل في تطور
« الانسان » .

ان تبعية الافراد هذه لطبقات محددة لا يمكن ان تلغى قبل ان تكون
طبقة لا تتطلع الى فرض مصلحة طبقية خاصة ازاء الطبقة السائدة .

لقد انطلق الافراد دوماً من أنفسهم ، ليس بالطبع من الفرد « الصافي » كما
يتصور واضعو العقائد ، بل من أنفسهم داخل شروطهم وعلاقاتهم التاريخية
المحددة . لكن يبدو اثناء التطور التاريخي وعلى وجه التحديد نتيجة للاستقلال
الذي تحققه العلاقات الاجتماعية وكثيرة محتمة لتقسيم العمل ، يبدو ان هناك
فرقاً بين حياة كل فرد من حيث انها شخصية وبين الحياة من حيث انها تابعة لفرع
معين من فروع العمل والشروط التي تشكل جزءاً منه . (ينبغي ألا نفهم من
هذا ان صاحب الدخل او الرأسمالي ، على سبيل المثال ، يكفان عن ان يكونا
شخصين . لكن شخصيتها مشروطة بعلاقات طبقية محددة تماماً ، وهذا الفرق
لا يتجلى إلا بالتعارض مع طبقة أخرى ولا يتجلى لهما بالذات إلا في اليوم
الذي يفلسان فيه) . وفي نظام الطائفة (ولا سيما في نظام القبيلة) تظل هذه
الواقعة مستنورة . فالنبيل على سبيل المثال يظل دوماً نبيلاً ، ودينه النسب يظل

(١) العبارة التي غالباً ما نلقاها لدى القديس ماكس شتيرنر « ان كل انسان
هو كل ما هو كائن عليه بفضل الدولة » تعدل في الواقع قوله ان البورجوازي
ليس إلا نسخة من النوع البورجوازي ، وهي بالتالي تفترض مسبقاً ان طبقة
البورجوازيين وجدت ولا بد قبل الافراد الذين يؤلفونها .

دوماً دنيء نسب ، وذلك بصرف النظر عن علاقاته الاخرى . وهذا ما يشكل صفة غير قابلة للفصل عن فرديته . والفرق بين الفرد الشخصي المتعارض مع الفرد بوصفه عضواً في طبقة ، والطابع الاحتمالي لشروط الوجود بالنسبة الى الفرد ، لا يظهر إلا مع الطبقة التي هي بذاتها نتاج للبورجوازية . وتنافس الافراد وصراهم فيما بينهم هما وحدهما اللذان يولدان ويطوران هذا الاحتمال كاحتمال . وبالتالي يكون الافراد ، في التخيل ، اكثر حرية في ظل هيمنة البورجوازية عنهم من ذي قبل ، لأن شروط وجودهم تكون احتمالية . أما في الواقع فهم أقل حرية بالطبع لأنهم يكونون أشد تبعية بكثير لقوة أجنبية . والفرق بالنسبة الى الطائفة يتجلى بشكل خاص في التعارض بين البورجوازية والبروليتاريا . فحين ظهرت طائفة مواطني المدن ، والنقابات الحرفية النخ ، في وجه نبالة الارض ، تكشفت شروط وجودهم ، أي الملكية المنقولة والعمل اليدوي ، التي سبق ان وجدت في حالة كمون قبل أن ينفصلوا عن الشركة الاقطاعية ، تكشفت كشيء ايجابي استفادوا منه بالتعارض مع الملكية العقارية الاقطاعية ، فاتخذ بدوره بالتالي في البداية شكلاً اقطاعياً على طريقته الخاصة . ولا ريب في ان الأرقاء الهاربين كانوا يعتبرون رقمهم السابق شيئاً عديم اللزوم لشخصيتهم : ولقد تصرفوا في هذا المجال كما تفعل كل طبقة تتحرر من أحد قيودها ، وبالتالي لم يتحرروا كطبقة بل بصورة إفرادية . وعلاوة على ذلك ، لم يخرجوا على تنظيم الطوائف ، بل شكلوا فقط طائفة جديدة وحافظوا على نمط عملهم السابق في وضعهم الجديد ، وحسنوا نمط العمل هذا بتحريره من روابط الماضي التي ما عادت تتجاوب البتة مع درجة التطور التي بلغها^(١) . اما البروليتاريون ، على العكس ، فإن شروط

(١) ملاحظة : لا ننس ان ضرورة الرق ، واستحالة الاستثمار الكبير التي أدت الى توزيع الحصص بين الأرقاء ، أرجعتا بسرعة كبيرة التزامات هؤلاء .

حياتهم الخاصة ، وعملهم ، وبالتالي جميع شروط وجود المجتمع الراهن ، قد أصبحت بالنسبة اليهم شيئاً عديم اللزوم ، لا يملك البروليتاريون المعزولون اي رقابة عليه ، ولا يمكن لأي تنظيم اجتماعي ان يوفر لهم مثل هذه الرقابة . ان التعارض بين شخصية البروليتاري بشكل خاص ، وبين شروط الحياة المفروضة عليه (اي العمل) ، يتجلى له هو بالذات ، ولا سيما انه سبق له ان ضحي به منذ شبابه الاول وانه لن تتاح له ابداً الفرصة ليصل من داخل طبقته الى الشروط التي يستطيع بفضلها الانتقال الى طبقة اخرى . اذن ، وفي حين كان الارقاء الفارون يريدون ان يطوروا بحرية شروط وجودهم الموطدة سلفاً وان ينتفعوا منها وان كانوا لا يتوصلون في نهاية الأمر إلا الى العمل الحر ، يتوجب على البروليتاريين ، اذا كانوا يريدون ان تكون لهم قيمتهم كأشخاص ، ان يلغوا شرط وجودهم الذي عاشوه حتى الآن والذي هو في الوقت نفسه شرط وجود المجتمع بأسره حتى يومنا هذا ، أقصد ان يلغوا العمل . ومن هنا فإنهم يجدون انفسهم في موقف المعارضة المباشرة للشكل الذي اعطى فيه افراد المجتمع لانفسهم حتى يومنا هذا تعبيراً عاماً ، اي معارضة الدولة ، وواجب عليهم ان يطيحوا بهذه الدولة حتى يحققوا شخصيتهم .

← الارقاء تجاه السيد الاقطاعي الى معدل وسطي من محاصيل عينية وأعمال السخرة . وهذا ما أعطى الرقيق امكانية تجميع الاموال المنقولة ، وشجع هربه من ملكية السيد ، وفتح له افق النجاح كمواطن في المدينة . ونجم عن هذا أيضاً تسلسل في مستويات الارقاء ، بحيث ان الذين سبقوا غيرهم الى الفرار أصبحوا انصاف بورجوازيين . واضح اذن لكل ذي عينين ان الفلاحين المسترقين الذين يتقنون مهنة ما كان متاحاً لهم أقصى حد ممكن من الحظ للحصول على اموال منقولة .

الفهرس

صفحة	
٥	تقديم
٧	فيورباخ
٢٢	أ - العقيدة بصورة عامة
٩	والعقيدة الألمانية بصورة خاصة
	١ - التاريخ .
٣٤	٢ - حول انتاج الوعي
	ب - الاساس الواقعي للعقيدة
٥٣	١ - العلاقات الإنسانية والقوى المنتجة
٦٨	٢ - علاقات الدولة والحق بالملكية
٧٣	٣ - أدوات الانتاج وأشكال الملكية الطبيعية والتمدينة
٨١	ج - الشيوعية ، انتاج شكل العلاقات ذاتها

صدر للمترجم

عن دار دمشق

الشيوعية والارهاب — تأليف ليون تروتسكي

الطريق اليوغسلافي الى الاشتراكية باشتراك مع الدكتور فؤاد أيوب

بصدر قريباً

مخطوطات ١٨٤٤ — تأليف كارل ماركس

سلسلة مصادر الاشتراكية العلمية

صدر :

- ١ - الصراعات الطبقيّة في فرنسا - كارل ماركس
- ٢ - دراسات اقتصادية - ماركس وإنجلز
- ٣ - مختارات من المؤلفات الأولى - كارل ماركس
- ٤ - الايديولوجية الألمانية - ماركس وإنجلز

يصدر قريباً :

- ٥ - قضايا الاشتراكية - تأليف لينين - ترجمة الياس مرقص .
- ٦ - ضد دهرينغ - تأليف إنجلز - ترجمة الدكتور فؤاد أيوب .
- ٧ - المادية والمذهب النقدي التجريبي - تأليف لينين .
- ٨ - مخطوطات ١٨٤٤ - تأليف كارل ماركس ترجمة جورج طرابيشي .

دار دمشق

هذا الكتاب

« افكار الطبقة السائدة هي الافكار السائدة » . هذا هو الدرس الكبير الذي استخلصه ماركس وانجلز - ونستخلصه معها - من دراستها للايديولوجية الالمانية بصورة خاصة واللايديولوجية ككل بصورة عامة .

لقد كتب ماركس هذا الكتاب في عام ١٨٤٥ - ١٨٤٦ ، فهو يعتبر اذن من مؤلفات شبابه ، تلك المؤلفات التي أثارت جدلاً كبيراً ، والتي ذهب البعض الى حداثتها « غير ماركسية » . وبالفعل ان ماركس لم يصبح « ماركسياً » دفعة واحدة . ولهذا يعتبر كتاب « الايديولوجية الالمانية » بالغ الأهمية لانه على وجه التحديد الكتاب الذي أعلن فيه ماركس « ماركسيته » بصورة نهائية . وقد شرح ماركس فيما بعد الاسباب التي دفعت بها - هو وانجلز - لكتابته بقوله : « لقد قررنا تسوية حساباتنا مع وعينا الفلسفي السابق » .

والحق ان هذا الكتاب ليس « تسوية حساب » بين ماركس وانجلز وبين وعيها الفلسفي السابق فحسب ، بل هو أيضاً « تسوية حساب » مع الوعي واللايديولوجية بصورة عامة ان الاسهام العظيم لهذا الكتاب هو توكيده بأن الحياة هي التي تصنع الوعي وليس الوعي هو الذي يصنع الحياة . توكيده بأن الايديولوجية ليست معلقة في الفراغ ومعلقة فوق التاريخ ، بل هي بالاساس تعبير عن وجهة نظر طبقة محددة .

« الايديولوجية الالمانية » هو خطوة أولى - سيطورها الفكر الاشتراكي العلمي فيما بعد - لتصفية حساب كل الاوهام والتصورات المثالية التي تفصل الفكر عن الحياة وعن البشر الذين ينتجونها .

جورج طرابيشي

النشر والتوزيع في الاقطار العربية - دار دمشق

دمشق شارع بور سعيد هاتف ١١٦٦٥

السعر ١٥٠ ق